E/2023/41
E/ESCWA/31/17/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة الحادية والثلاثين

16-18 كانون الأول/ديسمبر 2023

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية: 2023

الملحق رقم 21

الأمم المتحدة

E/2023/41
E/ESCWA/31/17/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة الحادية والثلاثين

16-18 كانون الأول/ديسمبر 2023

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية: 2023

الملحق رقم 21

الأمم المتحدة
بيروت، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

E/2023/41

E/ESCWA/31/17/Report

ISSN: 1011-7024

2302082A

منشورات الأمم المتحدة

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الحادية والثلاثين عملاً بقراريها 158 (د-14) المؤرخ 5 نيسان/أبريل 1987 بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و196 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994 بشأن تواتر دورات اللجنة، وذلك في القاهرة في الفترة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وتوزّعت اجتماعات الدورة على مرحلتين، المرحلة الأولى على مستوى كبار المسؤولين والثانية على المستوى الوزاري. وركزت اجتماعات كبار المسؤولين على موضوع الحوكمة من جوانب عديدة، منها حوكمة الموارد الطبيعية، والحوكمة الاقتصادية، ودرء النزاعات. كما أجرت نقاشاً مستفيضاً حول التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للحرب على غزة ومستلزمات التعافي.

واستعرضت اللجنة بعض الأنشطة التي اضطلعت بها أمانتها التنفيذية، مثل المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023، ونظرت في تقارير هيئاتها الفرعية. وعلى الصعيد الإداري، تناولت اللجنة أداء البرنامج للفترة 2020-2023، والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025، والوضع المالي للجنة.

أما الاجتماع الوزاري، فاشتمل على حلقتَي نقاش حول "الرؤية العربية 2045" التي أعدّتها الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية. وبحثت اللجنة في حلقة النقاش الأولى منطلقات وركائز الرؤية، وفي الثانية المبادرات والمشاريع التي يمكن تنفيذها في إطار الرؤية.

واعتمدت اللجنة في ختام دورتها مجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها. ويتضمن هذا التقرير مجموعة القرارات التي اتخذتها اللجنة، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت أثناء المناقشات حول بنود جدول الأعمال الموضوعية والإجرائية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	4
الفصل		
الفصل الأول- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها	3	5
الفصل الثاني- موضوع الدورة: الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل	28-4	12
ألف- منطلقات وركائز الرؤية العربية 2045	17-6	12
باء- مبادرات ومشاريع الرؤية العربية 2045	28-18	15
الفصل الثالث- مواضيع البحث والمناقشة	66-29	18
ألف- الحوكمة في ظلّ التطوّرات العالمية والإقليمية	55-29	18
باء- الحرب على غزة	66-56	24
الفصل الرابع- أعمال اللجنة وهيئاتها الفرعية	78-67	26
ألف- نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023	70-67	26
باء- تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الاستثنائية السابعة واعتماد تقارير اللجنة التنفيذية عن اجتماعاتها المعقودة منذ الدورة الثلاثين	76-71	27
جيم- تقارير الهيئات الفرعية للجنة	78-77	28
الفصل الخامس- قضايا الإدارة	89-79	29
ألف- أداء البرنامج في الفترة 2020-2023	81-79	29
باء- الوضع المالي للجنة	84-82	30
جيم- الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2025	89-85	30
الفصل السادس- اعتماد قرارات اللجنة الصادرة عن دورتها الحادية والثلاثين	90	31

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
الفصل السابع- مسائل إجرائية وتنظيمية	105-91	31
ألف- المكان وموعد الانعقاد	91	31
باء- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الحادية والثلاثين للجنة.....	93-92	32
جيم- الافتتاح	98-94	32
دال- الحضور	99	34
هاء- انتخاب أعضاء المكتب	101-100	34
واو- جدول الأعمال.....	103-102	34
زاي- مكان وموعد انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجنة	104	36
حاء- ما يستجد من أعمال.....	105	36

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين 37
المرفق الثاني- قائمة الوثائق..... 42

مقدمـة

1- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الحادية والثلاثين عملاً بأحكام قراريها 158 (د-14) المؤرخ 5 نيسان/أبريل 1987 بشأن عقد دورات اللجنة كلّ سنتين، و196 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994 بشأن تواتر دورات اللجنة.

2- ويتضمن هذا التقرير ملخصاً عن أعمال اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين المنعقدة في القاهرة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، في ست جلسات عامة، أربع منها لاجتماعات كبار المسؤولين، بالإضافة إلى حلقتَي نقاش وزاريتين، وجلسة سابعة مغلقة لاعتماد القرارات.

الفصل الأول
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها

3- اعتمدت اللجنة، في جلستها الوزارية الثالثة المنعقدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، مجموعة من القرارات ستُرفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها.

القرار 342 (د-31) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه الهيئات الفرعية التابعة للجنة، كل في مجال اختصاصها، في وضع وتنسيق ومتابعة برنامج عمل اللجنة بحيث تحقق الدول الأعضاء أفضل النتائج منه،

وإذ تدرك أهمية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الفرعية لتمكين اللجنة من أداء مهامها في الاختصاصات التي تقع ضمن صلاحيات هذه الهيئات،

وقد نظرت في تقارير الهيئات الفرعية عن دوراتها التي عُقدت في الفترة الفاصلة بين دورتَيها الثلاثين والحادية والثلاثين والتي لم تُعرض على اللجنة التنفيذية، وهي تقرير لجنة النقل واللوجستيات عن دورتها الثالثة والعشرين (الإسكندرية، مصر، 20-21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، E/ESCWA/C.5/2022/9/Report)؛ وتقرير لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية عن دورتها الرابعة (بيروت، 14-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، E/ESCWA/C.8/2022/11/Report)؛ وتقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة عشرة (بيروت، 16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، E/ESCWA/C.1/2022/7/Report)؛ وتقرير لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتها الثالثة (تونس، 7-8 آذار/مارس 2023، E/ESCWA/C.6/2023/11/Report)؛ وتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الرابعة عشرة (بيروت، 8 حزيران/يونيو 2023، E/ESCWA/C.2/2023/7/Report)؛ وتقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الخامسة عشرة (بيروت، 19-20 حزيران/يونيو 2023، E/ESCWA/C.4/2023/9/Report)؛ وتقرير لجنة الطاقة عن دورتها الرابعة عشرة (بيروت، 20-22 حزيران/يونيو 2023، E/ESCWA/C.3/2023/9/Report)؛ وتقرير لجنة المرأة عن دورتها الحادية عشرة (بيروت، 10-11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، E/ESCWA/C.7/2023/8/Report)،

وقد نظرت أيضاً في تقارير اللجنة التنفيذية عن اجتماعاتها التي عُقدت في الفترة الفاصلة بين دورتَي اللجنة الثلاثين والحادية والثلاثين، وهي تقرير اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الخامس (بيروت، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2018، E/ESCWA/EC.5/2018/14/Report)؛ وتقرير اللجنة التنفيذية عن اجتماعها السادس (مراكش، المغرب، 15-16 حزيران/يونيو 2019، E/ESCWA/EC.6/2019/16/Report)؛ وتقرير اللجنة التنفيذية عن اجتماعها السابع (عبر الإنترنت، 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، E/ESCWA/EC.7/2020/5/Report)؛ وتقرير اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الثامن (عمَّان، 23-24 كانون الأول/ديسمبر 2021، E/ESCWA/EC.8/2021/13/Report)،

1- **تعتمد** تقارير الهيئات الفرعية المذكورة وتطلب إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ توصياتها؛

2- **تشدد** على أهمية دعم مشاركة الدول الأعضاء الأقل نموّاً في اجتماعات هذه الدورات؛

3- **تؤكد** على أهمية عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية بانتظام وفق نظامها الداخلي، وعلى أهمية مشاركة الدول الأعضاء في هذه الاجتماعات؛

4- **تدعو** الدول الأعضاء إلى اتّخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير.

الجلسة العامة الثالثة
18 كانون الأول/ديسمبر 2023

القرار 343 (د-31) الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام 2025

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تعي أن تحقيق جميع جوانب التنمية المستدامة يتطلب جهوداً متضافرة، ترتكز إلى مبادئ عالمية وتحليلات قائمة على أدلّة،

وإذ تؤكّد أن لدى المنطقة العربية كلّ ما يلزم من رأس مال بشري وموارد لتحقيق الازدهار والحياة الكريمة لجميع شعوبها، إلا أنّ فيها من الصراعات والاحتلال والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخطيرة ما يهدّد تقدُّمها نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تنوّه بدور الأمانة التنفيذية للجنة في دعم الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق خطة عام 2030، ولا سيّما من خلال توفير الأدلّة، وعقد اجتماعات حكومية لاتّخاذ القرارات اللازمة، وتنظيم حوارات تتناول قضايا التنمية الرئيسية، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وبناء القدرات على استخدام الأدوات المتاحة لدعم صياغة وتنفيذ أُطُر السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف المحدَّدة،

وقد نظرت في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 (E/ESCWA/31/15)،

1- **تعتمد** الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 المدرجة في الوثيقة E/ESCWA/31/15؛

2- **تطلب** إلى الأمينة التنفيذية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للبرنامج وتقديم تقارير دورية عن تنفيذه.

الجلسة العامة الثالثة
18 كانون الأول/ديسمبر 2023

القرار 344 (د-31) تواتر دورات لجنة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تعي خطورة التحديات الاجتماعية المتسارعة والمتعدِّدة التي تواجهها المنطقة العربية، ومنها تفاقم اللامساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وازدياد البطالة خاصة بين الشباب، وضعف نُظُم الحماية الاجتماعية،

وإذ تدرك أهمية تعزيز التواصل والتنسيق بين الدول الأعضاء لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في التعامل مع هذه التحديات،

وإذ تشير إلى قرارها 198 (د-17) المؤرَّخ 31 أيار/مايو 1994 بشأن إنشاء لجنة للتنمية الاجتماعية فيها،

وقد نظرت في تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الرابعة عشرة (E/ESCWA/C.2/2023/7/Report) ولا سيّما في التوصية (ي) الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية بالعمل على عقد اجتماعات لجنة التنمية الاجتماعية بشكل سنوي واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لإجراءات الأمم المتحدة وقواعدها بهدف تكثيف الجهود الإقليمية للتصدي للتحديات الاجتماعية المتسارعة والمتعدِّدة التي تواجهها الدول الأعضاء،

1- **تقرّر** أن تعقد لجنة التنمية الاجتماعية دوراتها سنوياً بدلاً من كل سنتين ابتداءً من عام 2025.

الجلسة العامة الثالثة
18 كانون الأول/ديسمبر 2023

القرار 345 (د-31) الحرب على غزة ودعم الشعب الفلسطيني

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 67/19 المؤرَّخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة، و77/208 المؤرَّخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وES–10/21 الصادر عن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بشأن حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 34/2023 بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل،

وإذ تذكِّر بقراراتها 330 (د-30) المؤرَّخ 28 حزيران/يونيو 2018، و326 (د-29) المؤرَّخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، و316 (د-28) المؤرَّخ 18 أيلول/سبتمبر 2014، التي تؤكد جميعها على التمسك بالحقوق

الفلسطينية غير القابلة للتصرف، ووجوب دعم جهود الشعب الفلسطيني ومؤسساته لنيل هذه الحقوق على أساس قرارات الأمم المتحدة، وتكثيف الجهود لزيادة الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني والانتهاكات التي يتعرض لها،

وإذ تستذكر القرار المؤرَّخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني،

وإذ تحيط علماً بالتقريرين اللذين قدمتهما الأمانة التنفيذية إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين تحت بند "الحرب على غزة"، وتناولا التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للحرب[1]، والمبادئ التوجيهية والعناصر الأساسية للتعافي المستدام[2]،

وإذ تنوّه بأنشطة الأمانة التنفيذية لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته، بما في ذلك تلك المموَّلة خلال المنحة المقدَّمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى "منصة موارد الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني"[3]،

1- **تؤكد** على ضرورة وقف الحرب على قطاع غزة وإنهاء الحصار المفروض عليه وعلى كافة الأرض الفلسطينية؛

2- **تلفت** إلى حجم القتل والدمار والتهجير غير المسبوق، والمقرون بإجراءات منع إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية، ما يستدعي جهوداً استثنائية لتقديم وإيصال المساعدات الإغاثية الطارئة الكافية؛

3- **تشدد على** ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وفق المقررات الدولية كأساس للتعافي المستدام، الذي يجب أن تكون ملكيَّته للشعب الفلسطيني ومؤسساته في كافة مراحله؛

4- **تؤكد** على ضرورة وضع حد لكل الإجراءات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تؤدي إلى تقويض القطاعات الإنتاجية وتقويض التنمية وتعميق التبعية الاقتصادية وزيادة الاعتماد على المعونة الخارجية، بما في ذلك القيود المفروضة على تنقُّل الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة ونشاطهم الاقتصادي وقدرتهم على استغلال مواردهم الطبيعية؛

5- **تؤكد أيضاً** على الحاجة لإعادة الترابط الاقتصادي ما بين مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة والتشبيك الاقتصادي مع محيطها العربي، حيث يشكل ذلك شرطاً أساسياً للحد من تقويض التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة وللتخفيف من التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل؛

---

(1) E/ESCWA/31/8.

(2) E/ESCWA/31/9.

(3) تمّ إنشاء صندوق الإسكوا لدعم فلسطين بناءً على توصية اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس (E/ESCWA/EC.6/2019/16/Report)، وجرى تطوير مفهوم صندوق الإسكوا لدعم فلسطين ليصبح "منصة موارد الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني"، بما يسمح بحشد الموارد العينية والمعرفية التي تساهم في تنفيذ أنشطة تساعد المؤسسات الفلسطينية في تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج تحد من آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وتدعم التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة (E/ESCWA/EC.8/2021/3).

6- **تدعو** الدول الأعضاء في الإسكوا إلى توفير الدعم لـ "منصة موارد الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني" لتنفيذ أنشطة تساهم في تعزيز القدرات الفلسطينية على مواجهة وتخطي آثار الاحتلال الاقتصادية والاجتماعية؛

7- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية تكثيف الأنشطة التي تساهم في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته وذلك عبر الوسائل التالية:

(أ) تطوير وتفعيل المبادئ التوجيهية لعملية التعافي والتنمية في قطاع غزة بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة لترشيد المساعدات الدولية الإنسانية والإنمائية وتعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات الفلسطينية المعنيّة في هذا السياق؛

(ب) دعم المؤسسات الفلسطينية في عملية التقييم للأضرار والخسائر والاحتياجات الناتجة عن تداعيات الحرب بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛

(ج) تعزيز نَهج الترابط بين العمليات الإنسانية، وعمليات التعافي والعمليات التنموية؛

(د) تطوير القدرات المؤسسية الفلسطينية لقيادة عملية التعافي في قطاع غزة، بما في ذلك القدرة على تقديم الخدمات الأساسية؛

(هـ) بناء شراكات مع هيئات دولية وإقليمية ومحلية، بهدف دعم عملية التعافي والتنمية في قطاع غزة؛

8- **تطلب** إلى الأمينة التنفيذية متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن التقدُّم المُحرَز في تنفيذه إلى اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين.

الجلسة العامة الثالثة
18 كانون الأول/ديسمبر 2023

القرار 346 (د-31) الحوكمة الاقتصادية الفعّالة وتحديث الإدارة العامة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تسترشد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 المؤرَّخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 بشأن تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي اعتمد الخطة وأهدافها السبعة عشر، وخاصة الهدف 16 المعني ببناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 228/69 المؤرَّخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات،

وإذ تستذكر قرار الجمعية العامة 4/58 المؤرَّخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2003 بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

وإذ تستذكر أيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 63/35 المؤرَّخ 5 كانون الأول/ديسمبر 1980 بشأن الممارسات التجارية التقييدية، الرامي إلى دعم الدول في معالجة السلوكيات المناهضة للمنافسة في العمليات التجارية واتّخاذ التدابير لتعزيز المنافسة العادلة ومنع الممارسات التجارية الاحتكارية،

وإذ تستذكر كذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 248/39 المؤرَّخ 9 نيسان/أبريل 1945 بشأن حماية المستهلك الذي اعتمد مبادئ توجيهية لحماية حقوق ومصالح المستهلكين في جميع أنحاء العالم، من خلال اعتماد ممارسات التجارة العادلة وضمان سلامة المنتجات والوصول إلى المعلومات، وطرح آليات حلّ النزاعات،

وإذ تحيط علماً بالتقارير التي قدَّمتها الأمانة التنفيذية إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين حول موضوع الحوكمة وما تناولته من جوانب متعدِّدة وطرحته من توصيات، ولا سيّما "الحوكمة الاقتصادية: تحديات المنافسة في السوق في المنطقة العربية"،

1- **تؤكد** على أن إحدى الركائز الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة هي اتباع نَهج للحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة والمحاسبة والحد من الفساد؛

2- **تؤكد أيضاً** على أنّ تحديث وتطوير المؤسسات العامة وتنمية مواردها عملية متواصلة ومتجدِّدة، تؤدي إلى تحسين الأداء في المجالات الإنمائية ورفع مستوى الخدمات المقدَّمة إلى المواطنين؛

3- **تدعو** إلى إعطاء الاهتمام الكافي لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الصمود في ظروف الأزمات والحروب والنزاعات والاحتلال، وفي فترات التعافي منها، وفي أقل البلدان نموّاً؛

4- **تؤكد** على أهمية دعم الدول التي تمر بظروف هشاشة أو نزاعات أو كوارث، أو المتأثرة بها، في حوكمة عملية التعافي وإعادة الإعمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

5- **تدعو** إلى الاستثمار في برامج بناء القدرات والتدريب لتعزيز مهارات أصحاب المصلحة المعنيين بقطاع التعدين، بما في ذلك الحكومات والهيئات التنظيمية، لدعم تنفيذ ممارسات حوكمة مستدامة ومسؤولة؛

6- **تشدّد** على أن الحوكمة الاقتصادية والإدارة الفاعلة للمؤسسات ذات الصلة ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بزيادة كفاءة الإنفاق والإيرادات الحكومية والاستثمار الخاص، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض مستويات عدم المساواة؛

7- **تشدّد أيضاً** على أهمية إصلاح قوانين مكافحة الاحتكار وتعزيز المنافسة وحماية المستهلك، وعلى الحاجة إلى هيئات تنظيمية مستقلة متخصِّصة لتطبيق القوانين ومراقبة الأسواق وتنظيمها من أجل تعزيز بيئات الأعمال وتشجيع الاستثمار وتحسين الأداء الاقتصادي ودفع عجلة النمو؛

8- **تشجع** الاهتمام المتزايد من قِبل الدول الأعضاء بتطوير برامج وطنية معنيّة بتعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلك وبإصلاح وتحديث الإدارة العامة ومؤسسات القطاع العام المنفِّذة لها؛

9- **تشجع أيضاً** على مواصلة تعزيز القدرات والاستفادة من الدعم الفني وتعزيز التبادل المعرفي والتعلُّم من الأقران ومن أفضل الممارسات في مجالات الحوكمة الاقتصادية، ومنها مجالات المنافسة وحماية المستهلك والبنية التشريعية والتنظيمية للاستثمار؛

10- **تدعو** إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي بين المنظمات المعنيّة بحماية المنافسة والمستهلك في الدول الأعضاء والمواءمة بين قوانين وسياسات كلٍّ من المنافسة وحماية المستهلك؛

11- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية:

(أ) متابعة توثيق المبادرات الناجحة على المستويين الدولي والإقليمي في مجالات سياسات المنافسة وحماية المستهلك وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية للاستثمار، وتعميمها على الدول الأعضاء؛

(ب) دعم تحديث الإدارة العامة باستخدام المؤشرات الدولية وركائزها في محاكاة السياسات المُثلى؛

(ج) تعزيز الدعم الفني للدول الأعضاء في مجال تطوير مؤسسات الحوكمة الاقتصادية وتطبيق مبادئ الحوكمة الفعّالة المتعلقة بها، وخاصة في البلدان الأقل نموّاً، وتلك المتأثرة بالنزاعات والحروب والاحتلال؛

(د) تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية و"التعاون جنوب-جنوب" في مجال الحوكمة الاقتصادية؛

(هـ) متابعة تنظيم منتدى المنافسة العربي سنوياً لبناء المعرفة والقدرات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والسعي إلى تنظيم منتدى معني بحماية المستهلك بشكل دوري؛

12- **تطلب** إلى الأمينة التنفيذية متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن التقدُّم المُحرَز إلى اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين.

الجلسة العامة الثالثة
18 كانون الأول/ديسمبر 2023

القرار 347 (د-31) الرؤية العربية 2045

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك أهمية التخطيط لمستقبل أفضل تنعم فيه جميع شعوب المنطقة بالأمن والاستقرار والازدهار والتنمية المستدامة التي لا تُهمل أحداً، ووجود رؤية تنموية إقليمية طويلة الأجل أسوة بالمناطق الأخرى،

وإذ تعي التحديات الجسيمة التي تواجهها المنطقة العربية من حروب ونزاعات وهشاشة واحتلال، وما يترتب عليها من تداعيات سلبية على تحقيق التنمية المستدامة،

وقد اطَّلعت على "الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل"، التي أعدَّتها الأمانة التنفيذية للجنة بالشراكة مع جامعة الدول العربية، وأطلقتها خلال الاجتماع الوزاري لدورتها الحادية والثلاثين،

ترحب بـ "الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل"، بوصفها رؤية تنموية طموحة تدعم الدول العربية في مساراتها التنموية الوطنية وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بعد الأخذ في الاعتبار الملاحظات التي ترد من الدول الأعضاء في غضون ثلاثة أشهر من تاريخه وتحديثها بهدف اعتمادها.

الجلسة العامة الثالثة
18 كانون الأول/ديسمبر 2023

الفصل الثاني
موضوع الدورة: الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل

4- بلورت الإسكوا، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، الرؤية العربية 2045 لتطرح تصوراً تنموياً يعزز ثقة شعوب المنطقة بمستقبل آمن وعادل ومزدهر قائم على العلم والعمل والتجدد الثقافي.

5- وقد اتخذت الدورة الحادية والثلاثين للإسكوا الرؤية العربية لعام 2045 موضوعاً رئيسياً لاجتماعها الوزاري، وناقشها مندوبو الدول بإسهاب في حلقتي حوار تناولتا مختلف جوانب الرؤية، وذلك تحت العنوانين التاليين: (أ) منطلقات وركائز الرؤية العربية 2045 (E/ESCWA/31/16/CRP.1)؛ و(ب) مبادرات ومشاريع الرؤية العربية 2045 (E/ESCWA/31/16/CRP.2).

ألف- منطلقات وركائز الرؤية العربية 2045
(البند 18 (أ) من جدول الأعمال)

6- خصّصت الإسكوا حلقة النقاش الأولى على المستوى الوزاري لمنطلقات وركائز الرؤية العربية 2045. وتولّى السيد الطيب الدجاني، رئيس فريق إعداد الرؤية العربية 2045، إدارة الجلسة التي جمعت بين ممثلي دول تتنوع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وخبراتها في التخطيط التنموي واستخدام التكنولوجيا وبناء القدرات.

7- واستهلّ السيد الطيب الدجاني الحلقة بمداخلة قدّم فيها لمحة موجزة عن الرؤية، فأكد أنّ الرؤية تتميز بنظرتها الشاملة إلى المنطقة العربية ككلّ، وأنها تأتي استجابةً لموجات التغيير الكبرى التي يشهدها العالم ولأثرها في المنطقة العربية. وأوضح أنّ المؤشرات التي تتضمنها الرؤية تنطلق من الواقع الراهن كما يتبيّن من الأدلة والمقاييس الوطنية والإقليمية والدولية المعتمدة، وكيفية استجلاء ما إذا كان هذا الواقع يتجه نحو التحسّن. وأفاد بأنّ تطوير الرؤية استفاد من التكنولوجيا الحديثة في استبيان آراء الشباب والنساء في المنطقة. وتطرّق إلى المشاريع والمبادرات التي أسفرت عنها المنهجية المتبعة في وضع الرؤية، والتي يُقاس مدى نجاحها بمدى النهوض بالمؤشرات المعتمدة للرؤية.

8- وتطرّق السيد واعد عبدالله عبد الرزاق باذيب، وزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، إلى التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يواجهها بلده، والخسائر التي يتكبده من جراء الصراع، ممّا يبرز الحاجة إلى نهج إنمائي جديد. ونوّه بالرؤية حيث رسمت بعض ملامح هذا النهج، مستعرضاً بعض احتياجات اليمن للخروج من دائرة الصراع. وبيّن التكامل بين أركان الرؤية، مشيراً إلى محاور تعافي اليمن التي يتعاون فيها بلده مع الإسكوا، ومؤكداً على ارتباطها بأركان الرؤية.

9- وشدّد السيد فادي سلطي الخليل، رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية، على الترابط بين ركيزة الأمن والأمان مع أركان الرؤية الأخرى التي يستحيل تحقيقها من دون الاستقرار. وأشار إلى أن بلده شهد تراجعاً في مؤشرات التنمية بسبب ما دار فيه من صراع. واستفسر عن سبل تحقيق بعض أوجه الرؤية، مثل نظام الإنذار المبكر للأزمات، لافتاً إلى أن تسارع التغيرات والتقلبات في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية قد يحول دون استجلاء الأزمات. وأكد على أهمية التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات بين بلدان المنطقة من أجل تحديد أهداف عملية وواقعية للتنمية في المنطقة.

10- وتناول السيد سعيد بن محمد بن أحمد الصقري، وزير الاقتصاد في عُمان، بعض الاتجاهات الكبرى التي ترسم ملامح المستقبل على غرار تغيّر المناخ وكلفته المرتفعة، والتي أصابت تداعياته السلطنة من خلال تزايد وتيرة الأعاصير؛ وعدم الاستقرار ا في المنطقة التي توالت عليها النزاعات؛ والتحول التدريجي إلى مصادر الطاقة غير الأحفورية، وهو تغير مهمّ بالنسبة إلى البلدان المصدّرة للنفط في المنطقة. واستدرك بأن هذه التحديات تمثّل، من ناحية أخرى، فرصةً لأن المنطقة غنية بموارد الطاقة المتجددة مثلاً، ممّا يمهد الطريق أمام إيجاد هياكل اقتصادية بديلة، وكذلك فإن ارتفاع نسبة الشباب في المنطقة يمهد أمام قيادتهم لمسيرة التحول. وتطرق إلى أوجه ترابط الأركان الستة للرؤية مع رؤية عُمان 2040، مستعرضاً المحاور الرئيسية والأولويات التي غطتها الرؤية الوطنية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والتقدّم المحرَز في تنفيذها.

11- وأكّد السيد أحمد كمالي، نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، على أهمية اتساق الرؤية العربية 2045 مع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، على غرار رؤية مصر 2030، وكذلك مع خطة عام 2030 وغيرها من الصكوك الدولية. وأكّد أيضاً على الدور الأساسي للتكنولوجيا والتحوّل الرقمي في عملية التنمية، مشدّداً على العائق الذي تمثله الفجوات الرقمية داخل البلدان وفي ما بينها. وأشار إلى الأبعاد التي تضمّنتها رؤية مصر في هذا الصدد، وإلى الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات التي وضعتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنفيذاً للرؤية الوطنية. وأضاف أنّ مصر أطلقت أيضاً أوّل استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي في عام 2021، مبيّناً ركائز الاستراتيجية وعوامل تمكين تنفيذها. وتطرق إلى جهود رقمنة الخدمات التي اضطلعت بها الحكومة المصرية في مختلف القطاعات. وختم بالإشادة بمبادرة الأجندة الرقمية العربية التي طورتها الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وشركاء آخرين كمنصة للتعاون الإقليمي، وبالتأكيد بأنّ تضافر جهود جميع أصحاب المصلحة في غاية الأهمية لتحقيق الرؤية العربية.

12- وبعد فتح المجال للمداخلات، نوّه مندوب دولة فلسطين بالرؤية التي وضعتها الإسكوا، مؤكداً أن موعد إطلاقها في غاية الأهمية مع اقتراب موعد عام 2030 المحدّد لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وشدّد على أنّ تحقيق الرؤية يعترضه عدم فعالية المنظومة الإقليمية القائمة لتحقيق الأمن والأمان، لا سيّما في إطار الحرب المستمرة على غزة. ورأى أنّ تحقيق الرؤية يتطلب آليات عمل قادرة على وضع خطوات عملية، ويتطلب أيضاً إرادة سياسية داعمة ومحفّزة للتعاون والتكامل. واستفسر عن الخيارات المتاحة من أجل تعزيز الأمن الإقليمي

في الوضع الراهن، وعن المقوّمات التي يجب توفرها في البلدان المتأثرة بالنزاع من أجل تحقيق الرؤية. واستفسر السيد محمد أحمد الحاوري، وكيل وزارة التخطيط في اليمن، عن تجربة مصر في التحوّل الرقمي والتكنولوجي، وعن التحديات التي واجهت التحوّل، وعن كيفية تحويل المشاريع والمبادرات التي تحملها الرؤية من النظرية إلى الواقع.

13- وشدّد مندوب عُمان على أهمية وضع مقاييس إقليمية للتقدّم، بدلاً من الاستعانة بالمقاييس العالمية، للحصول على صورة مباشرة عن التطور في المجالات التي تهمّ المنطقة، مستفسراً عن قدرة البلدان العربية على الوصول إلى الغايات المطموح إليها في الرؤية. ونوّه مندوب المغرب بالمستوى المرتفع للطموح الذي تتضمنه الرؤية، معتبراً أنّ موضوع النزاعات تحديداً يُستحسن أن يبقى ضمن دائرة اختصاصات جامعة الدول العربية، ومتمنياً إتاحة وقت أطول لاستشارة القطاعات الوزارية المختلفة في المغرب للحصول على تعليقاتها وإضافاتها. ورأت مندوبة البحرين أنه من المفيد أن تتضمن الرؤية موضوعَي نبذ الإرهاب والتعايش والتسامح، خاصة وأن المنطقة تواجه تحديات جمة بشأنهما، وتساءلت بدورها إن كان بإمكان الدول تحقيق طموح الرؤية في ظلّ ما تمرّ به من تحديات.

14- وأجابت السيدة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا، على المداخلات بالتأكيد على أنّ الرؤية انبثقت عن القلق من مستوى الإحباط المنتشر بين الشباب العربي، ممّا دفع نحو رؤية تبثّ فيهم روح الأمل بمستقبل واعد، وهو ما يمكن التوصل إليه بالتعاون العربي. وأوضحت أنّ الرؤية كانت حيزاً للحلم، وأنه، وبناءً على استشارات مع مختلف أصحاب المصلحة، لا سيّما الشباب، اعتُمِدَت الركائز التي يمكن أن تحوّل الرؤية إلى واقع. ولفتت إلى أنّ الإسكوا قادرة على المساهمة في الكثير من ركائز الرؤية، ولكن ليس في كلها، وأن للمنظمات الشريكة، كجامعة الدول العربية، وللدول أيضاً، دوراً كبيراً في تحقيق مشاريع الرؤية. وأفادت بأن المطلوب حالياً هو تحديد الأولويات في الرؤية من أجل البدء في تنفيذها. وأكدت أنّ الإسكوا ستأخذ علماً بملاحظات الدول الأعضاء، وستعطيهم فترةً من أجل التشاور في ما تريد إضافته إلى الرؤية. وبالنسبة إلى موضوعَي التسامح والتعايش ونبذ الإرهاب، أجابت بأنهما مدرجان ضمن ركنَي التنوّع والتجدد الثقافي، والأمن والأمان. وختمت بالتأكيد بأن الرؤية العربية أتت متوائمة مع خطة عام 2030 والرؤى الوطنية للتنمية، إذ هي مجموع رؤى الدول الأعضاء، وحيث إن الدول كافة وضعت خططاً طموحة، فعلى الإسكوا أن تواكب هذا الطموح.

15- وذكّر السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للبرامج، بأن العالم سيعيد النظر في خطة عام 2030 خلال سنوات قليلة، لذلك فإن الرؤية تمثل بداية التفكير في ما بعد 2030. وأضاف بأنّ التطورات التكنولوجية الكبيرة قد تيسّر العمل التنموي، فلا بدّ من الاستفادة منها، وبأنّ الإسكوا ترصد هذه الاتجاهات، وتقدم الرؤية كنقطة انطلاق، وأنّ آراء الدول الأعضاء هي أساس بلورة الرؤية وتحسينها.

16- وفي معرض الردّ من قبل المتحدثين في حلقة النقاش، شدّد السيد واعد عبدالله عبد الرزاق باذيب على أنّ الأمن والأمان ركيزة أساسية لا يمكن لأيّ ركن من أركان التنمية أن يتحقق من دونهما. وأضاف السيد فادي سلطي الخليل بأن الوضع في الجمهورية العربية السورية يتطلب عملاً عربياً مشتركاً، وبالحدّ الأدنى تفعيل الاتفاقيات العربية المشتركة، إلا أنّ محور الرؤية هو الأمل. وأشار إلى البرنامج الوطني لسوريا ما بعد الحرب، الذي يرمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كمثال على الرؤى الطموحة المنبثقة عن الأمل، وإلى أن المرحلة الأولى من البرنامج كانت الإغاثة قبل الوصول إلى التعافي المبكر، إلا أن ضعف المقومات واستمرار أزمات الأمن المائي وتغيّر المناخ تحول دون التقدّم المطلوب. وخلص إلى أن تحقيق أمل الرؤية يتطلب برامج

تأخذ بالاعتبار الدول التي تمرّ بظروف مختلفة، كما في دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية، مشيراً إلى ضعف أداء البلدان العربية في المجالات التكنولوجية، ممّا يستدعي التدارك السريع.

17- وأكد السيد سعيد بن محمد بن أحمد الصقري أنّ الدول العربية عليها التوافق على سُبُلٍ لحلّ القضية الفلسطينية، وبأن لدى جامعة الدول العربية أطر جيدة تصلح منطلقات لتحقيق الرؤية. وتطرّق السيد أحمد كمالي إلى تحديين يواجهان مصر في قطاع التكنولوجيا، وهما الاستثمار الذي يتطلب شراكة وطيدة مع القطاع الخاص من أجل إنشاء البنية التحتية للتكنولوجيا، والفجوة الرقمية بين مختلف شرائح المجتمع، والتي تتطلب تحرّكاً حكومياً لسدّها. وأعرب عن تمنيه بعرضٍ لنهج تكوين الرؤية وصياغتها على النحو المقدّم، مشدداً على ضرورة التشاركية في إنشاء الرؤية، بما في ذلك مع الحكومات والقطاع الخاص.

باء- مبادرات ومشاريع الرؤية العربية 2045
(البند 18 (ب) من جدول الأعمال)

18- تنطوي الرؤية العربية 2045 التي أعدّتها الإسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية على مبادرات ومشاريع استراتيجية تستهدف الإسهام في الأمن والأمان، والعدالة، والتنمية المستدامة الشاملة للجميع على المستويين الوطني والإقليمي. وخصصت الأمانة التنفيذية للإسكوا حلقة النقاش الثانية على المستوى الوزاري لاستعراض بعض هذه المبادرات والمشاريع، وأبرز التحديات التي قد تواجه عملية التنفيذ، والخطوات اللازمة لتفعيل الرؤية وتحقيقها على أرض الواقع. وتولت السيدة ندى العجيزي، الوزيرة المفوضة ومديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إدارة الجلسة التي استُهلت بالتعريف بالمشاركين وبالإشارة إلى أن كلاً منهم سيقترح أفكاراً خاصة به بشأن السبل العملية لتنفيذ الرؤية.

19- أشار السيد الفاتح عبد الله يوسف، وزير التجارة في السودان، إلى أهمية الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية واستغلال الموارد التي تتمتع بها المنطقة العربية، معتبراً أن استفادة بلدان المنطقة من مواردها غير المستغلة يعطيها ثقلاً دولياً كبيراً ومخزوناً استراتيجياً. وتناول التنوع المناخي في المنطقة، الذي قد يمثّل عاملاً للازدهار ما إذا وضعت بلدانها آليات فعالة لتبادل مواردها، لافتاً إلى أن السودان يتمتع بحوالي 200 مليون فدان إذا استغلت بالتكامل مع البلدان العربية الأخرى فسوف تسهم في تعزيز التنمية المستدامة، ومضيفاً أن هذا التكامل يتطلب آلية للإنذار المبكر بالمخاطر المناخية. وأفاد بأن الرؤية التي طرحتها الإسكوا تحتاج إلى بعض الوقت لتطويرها وتنفيذها، وأنه بالإمكان وضعها في شكل مصفوفة لتحديد محطات زمنية لتنفيذ جزئياتها. وتساءل عن سبب غياب ربط الابتكار بالتعليم في الرؤية. وشدّد على خطورة عدم الاستقرار والنزاع على نواتج التنمية في المنطقة، مقترحاً استخدام التكتلات الإقليمية الاقتصادية لتدارك تداعياتها، ومشيراً إلى مبادرة الأمن الغذائي العربي التي تقدّم بها السودان في عام 2013 وأقرّتها دول المنطقة. وختم باستعراض التحديات، مثل متابعة التقدّم الذي يستدعي آلية إقليمية يمكن أن تشرف عليها الإسكوا.

20- وتطرقت السيدة وفاء بني مصطفى، وزيرة التنمية الاجتماعية في الأردن، إلى العراقيل التي تعرّض لها تنفيذ خطة عام 2030 من جراء الجوائح والحروب، ممّا يؤكد ضرورة النظرة الاستباقية الواضحة لاستيعاب الصدمات، وربط الرؤية بالخطط الإنمائية الدولية والوطنية. وعرضت بإيجاز بعض خطط الإصلاح الوطنية التي يضطلع بها الأردن، متسائلة عن سبب غياب موضوع الإصلاح السياسي والإداري عن الرؤية رغم أهميته. وشددت على أنّ حلم المواطن العربي هو تحسين المعيشة، ممّا يفرض على الحكومات الارتقاء من الحماية

الاجتماعية إلى الرفاه الاجتماعي، ويتطلب نهجاً حقوقياً إزاء أوجه التنمية المتعددة. ولفتت إلى أنّ تركيز الرؤية على تحسين المؤشرات يجب ألا يهمل الإنسان وأثر التحولات عليه، ولا أن يغفل السياقات الوطنية والإقليمية وتباين أولويات الدول. وأفادت بأهمية الحماية الاجتماعية للفئات المعرضة للمخاطر في المجتمع، لما في ذلك من أهمية لتعزيز العدل، مشيرة إلى ضرورة أن تتضمّن الرؤية حلولاً لمسألة اللاجئين والنازحين لانتشارها في المنطقة، وحلولاً استباقية لتغيّر المناخ وأثره في انتشار الفقر المدقع، وحوكمة المساعدة الاجتماعية لتعظيم الفائدة منها. وختمت بطلب النظر بشكل أكثر تعمقاً في جوانب الرؤية المتصلة بحقّ عودة الفلسطينيين بحيث تأخذ في الاعتبار وقائع وضع السكان في الأرض الفلسطينية المحتلّة من حرمان شديد وتهديد بالإبادة الجماعية.

21- وقدمت السيدة هبة شامة، أخصائية تنمية وممثلة عن فئة الشباب، مداخلة استهلتها بالتنويه بالرؤية العربية 2045 كخارطة طريق للتنمية. واستعرضت مبادرات مقترحة تركز على الشباب يمكن اعتمادها لتحقيق الرؤية، على غرار إنشاء صناديق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها الشباب، لا سيّما في المناطق الأقلّ نمواً؛ وتطوير آليات دعم وحماية النازحين ووضع برامج اقتصادية لهم؛ وتفعيل برنامج إنذار مبكر من الكوارث المناخية؛ وإنشاء هيئة عربية للأمن السيبراني؛ ووضع آليات لربط نهج التعليم بسوق العمل؛ وحماية التنوّع البيئي في المنطقة؛ وإنشاء برامج تبادل الطلاب بين البلدان العربية؛ وإنشاء مستودع رقمي لحفظ التراث العربي.

22- أوضحت السيدة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا، أنّ فريق صياغة الرؤية توخى استخدام مصطلحات إيجابية غير خلافية، ممّا عنى أن بعض المفاهيم موجودة في الرؤية ضمناً. وأضافت بأن الرؤية لم تنص على الإصلاح السياسي، مثلاً، إلاّ أنها تناولت العقد الاجتماعي والحاجة إلى إعادة بنائه، وهذا الموضوع ينطوي على الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين ومشاركتهم. وشددت على أن الهدف من أخذ مداخلات الدول هو تبيّن الأبعاد التي لم تغطها الرؤية وصولاً إلى وضع صيغة نهائية لها، وعلى أن الفترة المقبلة ستشهد تعاوناً عن كثب من الوزارات المعنية للتوصل إلى سبل التنفيذ على الصعيد المحلي، وإلى وضع أولويات لكلّ بلد من أركان الرؤية. واعتبرت أنّ تحديد آليات التنفيذ يتطلب تبادلاً للخبرات الوطنية والإقليمية والعالمية. واستعرضت بعض القضايا المهمة التي على بلدان المنطقة توحيد الصوت في التعامل معها، مثل سوق انبعاثات الكربون وأثرها على الدول العربية المصدرة للوقود الأحفوري؛ والربط الإقليمي بشبكات الإنترنت؛ والإسراع بربط شبكات الكهرباء؛ والتآزر العابر للحدود بين العرض والطلب لمنتجات وخدمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأكدت، بالنسبة إلى ركن التجدد الثقافي، على أهمية التوافق على منهج دراسي للثقافة العربية، لافتة إلى إطلاق الإسكوا لمنصة للإبداع العربي لتشجيع مبادرات الشباب.

23- وبعد فتح المجال للمداخلات، رأى مندوب اليمن أنّ التحديات الجمّة التي تخيّم على المنطقة العربية تقيّد حيّز التفاؤل، مذكّراً بأن التجربة العربية في التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري لم تحقّق المستوى المنشود في المجالَين. ودعا إلى مقاربة جديدة وموسّعة إزاء التكامل، مع اعتبار العوائق لتفادي إشكاليات الماضي. وطلب مزيداً من التوضيح للنهج الجديدة المعتمدة في الأردن من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي، وعن تطلعات السودان للتغلب على العوائق التي تفرضها الحروب. وأكّد مندوب دولة فلسطين على ضرورة الإصلاح السياسي والإداري وبأن الوثيقة يجب أن تتوسع في بيانهما، ورأى أن ركن الأمن والأمان ركز على النزاع الداخلي، وأهمل التهديدات الخارجية، وأن المبادرات الإقليمية التي تضمنتها الرؤية تحتاج إلى تعاون إقليمي فاعل خلافاً لمبادرات الماضي التي لم تتحقق. وأضاف بأن مؤشرات الرؤية تستدعي آليات لرصد التقدم في التنفيذ، وللتمويل، ولتحديد المسؤوليات عن المبادرات.

24- وشدّد مندوب عُمان على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ الرؤية، داعياً إلى تعزيز هذا الجانب وتوضيحه بشكل أكبر. وحيث إن الرؤية تدعو إلى إنشاء مصارف متخصصة جديدة، تساءل إن كانت هذه التوصية قد خرجت بعد تقييم للمؤسسات التمويلية القائمة ومدى فعاليتها واضطلاعها بدورها. ولفت مندوب ليبيا إلى أنّ الرؤية تحتاج إلى آلية تنفيذية تحدَّد بالتشاور مع الدول الأعضاء، مقترحاً أن تضع الإسكوا برنامجاً تنفيذياً يقسم إلى فترات زمنية للتنفيذ. وأفاد مندوب الجزائر بأنّ قصر الوقت لمراجعة الخطة واتساع نطاقها وكثرة مجالاتها لم يمكّن من التشاور مع الجهات الوطنية المعنية بشأنها. واتفق مع المداخلات السابقة على ضرورة معالجة تحديات التوصل إلى آليات للتنفيذ والتمويل، مشيراً إلى وجود العديد من المؤسسات العربية الهامة المعنية بالثقافة، ومستفسراً كيف يمكن للرؤية أن تدعم هذه المؤسسات.

25- وفي معرض الرد من قبل المتحدثين في حلقة النقاش، أجابت السيدة وفاء بني مصطفى باستعراض بعض الإصلاحات السياسية الأخيرة في الأردن، مثل تخصيص مقاعد للنواب المنتمين إلى أحزاب، وتحديد حصة للنساء والشباب في القوائم الانتخابية، مفيدة بأن هذه الإصلاحات ستدخل حيّز التطبيق في صيف عام 2024. وأضافت أن المسار الجديد مضمون دستورياً وتشريعياً لمدة عشر سنوات. وبالنسبة إلى الإصلاح الاقتصادي، وأوضحت أنه تضمن الشمول المالي والرقمي، وأن الرؤية الوطنية الأردنية وضعت ضمن إطار زمني محدد وبميزانيات مرصودة. وتناولت الإصلاح الإداري، الذي شمل تخصيص هيئة للموارد البشرية، وربط الوظيفة العامة بالإنتاجية. وأكدت على أهمية دور القطاع الخاص، حيث وضع الأردن تأطيراً للمسؤولية المجتمعية تعزيزاً لإدارة الموارد ولمساهمة هذا القطاع في تنفيذ الأولويات الوطنية.

26- ورأى السيد الفاتح عبد الله يوسف أنّ أسباب الأوضاع في السودان داخلية وخارجية، ممّا يبرز أهمية تجديد العقد الاجتماعي. وشدّد على أنّ تنفيذ الرؤية يرتكز على التكامل، ولا سيّما من حيث الإنذار المبكر، لافتاً إلى أنّ التقدّم التكنولوجي ييسّر التكامل والشراكات. وتطرّق إلى ضرورة أمن السجلات وحفظها إلكترونياً بسُبُل مختلفة، لا سيّما وأنّ السودان فقد العديد من السجلات أثناء الحروب، وإلى ضرورة الربط الشبكي بين البلدان العربية.

27- بدورها، أكّدت السيدة رولا دشتي أنّ المبادرات في الرؤية تستشرف منطقة عربية مزدهرة، إلا أنها صُمّمت من منظور يتناول المنطقة ككلّ. واتفقت بأنّ بعض المبادرات قد يكون موجوداً ولكنه يحتاج إلى تفعيل. وأضافت أن العديد من هذه المبادرات مخصص للمستوى الوطني، وأن بعض هذه المبادرات جديد تماماً، كالسوق العربية لانبعاثات الكربون التي تتطلب البحث في سُبُل إنشائها وتنفيذها وتمويلها، وبناء التوافق بين الجهات العربية المعنية. وأفادت بأنّ الهدف من الرؤية ليس تقييم التكاليف، بل تحديد الوجهة والاتفاق على الأولويات ومن ثم البحث في سبل التمويل. وبيّنت أنّ الاجتماع المقبل للجنة التنفيذية للإسكوا سيتضمن استعراضاً للتقدّم المحرز في وضع الرؤية على مسار التنفيذ.

28- وأعربت السيدة هبة شامة عن أملها في تحقيق الرؤية، مذكّرة أن الماضي حمل الكثير من الفرص المهدرة التي يمكن استعادتها بالتوافق والتعاون والإرادة.

الفصل الثالث
مواضيع البحث والمناقشة

ألف- الحوكمة في ظلّ التطوّرات العالمية والإقليمية

29- اتخذت اللجنة موضوعين أساسيين لاجتماعات كبار المسؤولين، هما: الحوكمة في ظلّ التطورات العالمية والإقليمية، والحرب على غزة. وفي إطار مناقشات الحوكمة في ظلّ التطورات العالمية والإقليمية، تناول المشاركون مسائل موضوعية ملحّة، مثل تحدّي الحوكمة في المنطقة العربية ومختلف جوانب الحوكمة وأبعادها.

1- تحدي الحوكمة في المنطقة العربية
(البند 5 من جدول الأعمال)

30- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/31/4، دليلاً شاملاً طوّرته الأمانة لقياس أوجه القصور في الإنجازات التنموية في المجالات الثلاثة التالية: جودة التنمية البشرية الأساسية (المتمثلة في الصحة والتعليم ومستوى الدخل)؛ والاستدامة البيئية؛ والحوكمة. واستهلّ بالإشارة إلى دوافع إنشاء الدليل التي تشمل رؤية الإسكوا الإقليمية للمساهمة في إيجاد مقاييس للتقدم التنموي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وإدماج الحوكمة في منظومة قياس التنمية، والنهوض بجودة الحوكمة. وتطرّق إلى إطار قياس تحديات التنمية، وأوضح مختلف أبعاده، مشدّداً على أنه يتناول التنمية على أنّها تحدٍّ لا إنجازاً.

31- ثم قدّم ممثل الأمانة التنفيذية لمحةً عن مؤشرات قياس تحدي الحوكمة، التي تشمل حكم القانون، والمساءلة، والمشاركة، وكفاءة الأداء المؤسسي. وأفاد بأن نتائج القياس تشير إلى أن البلدان العربية تواجه مستوىً مرتفعاً من تحديات التنمية، إذ لا توجد دولة عربية واحدة تسجل درجة منخفضةً أو منخفضةً جداً على مقياس هذه التحديات. وأوضح أن مكوّن الحوكمة هو أكبر مساهم في تحديات التنمية، وأن تحديات التنمية أكبر بكثير من المتوقع قياساً بمستوى دخل البلدان.

32- ثم اقترح ممثل الأمانة سبلاً لتدارك فجوة الحوكمة، فشدّد على أهمية إصلاح الإدارة العامة، وعلى ضرورة توخي الكفاءة والفعالية ولا سيّما في البلدان العربية الفقيرة والمتأثرة بالصراعات. وخلص إلى أن التنمية البشرية الفعلية لا تتحقق من دون إدارة عامة فعالة وخاضعة للمساءلة. وختم بالإشارة إلى جهود الإسكوا لدعم الدول الأعضاء في هذا الصدد، مثل إصدار تقارير عن تحديات التنمية لثلاث دول، وإجراء دراسة موسّعة لتوطين قياس تحديات الحوكمة في مصر، وعقد دورات تدريب لكوادر وزارية على استخدام أدلة الإسكوا لقياس التنمية.

33- وفي معرض النقاش، تساءل مندوب الإمارات العربية المتحدة عن طريقة احتساب النسب الواردة في الوثيقة، مشدّداً على ضرورة مراعاة اختلاف تجارب البلدان في مجالات الحوكمة، ومنوّهاً بتجربة بلده في تطوير المنظومة الحكومية. ولفت إلى أنّ الحوكمة باتت تحدياً حتى في البلدان المتقدّمة فلا يمكن ربطها بمستوى دخل البلد أو اعتبار بأنها تعود فقط إلى الإشكاليات الخاصة بالدول العربية. واتفق معه مندوب عُمان في ما يتعلق بتفاوت نتائج الدول، مقترحاً، بالإضافة إلى المنظور الإقليمي الكلي، احتساب الدليل وفقاً لمجموعات البلدان لالتقاط لمحة أقرب إلى الواقع عن قيمة الدليل.

34- واستفسر مندوب مصر عن تصنيف الأولويات التي يُبنى عليها الدليل، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات. ونوّه مندوب اليمن بهذا التوجّه الجديد لحساب مستوى التنمية في المنطقة، ورأى بأن النظرة السائدة هي أن قصور الموارد، لا الحوكمة، هو السبب الرئيسي لتأخّر التنمية، مستفسراً عن موضع الموارد من حساب المقياس، وعن إمكانية إضافة عناصر أخرى للحوكمة في المقياس، ولا سيّما الفساد وعدم الاستقرار السياسي، إذ لا بدّ من إدراج هذه العناصر حتى يكون المقياس شاملاً.

35- وأشاد مندوب دولة فلسطين بالوثيقة المقدّمة وبدور الحوكمة في تحقيق التنمية، وطلب مزيداً من البيان لأبعاد تحدي الحوكمة ومؤشراته، ورأى أن الإطار القائم، على أهميته، يتطلب عمقاً أكبر وبياناً أكثر تفصيلاً لطرائق القياس وللأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى التحديات، وأنّ نتائج الدليل يجب أن تتبعها رؤية للتعامل مع تحدي الحوكمة خلال المرحلة المقبلة. وخلص إلى أهمية إجراء تطويرات أكبر لمضامين الوثيقة المقدّمة من الأمانة التنفيذية، مقترحاً تشكيل لجنة عمل تتعاون مع الإسكوا في إجراء هذه التطويرات.

36- وتساءل مندوب الجمهورية العربية السورية عن الخطوات التالية التي يجب اتخاذها بعد نتائج التقرير، لا سيّما الخطوات العملية التي يمكن تنفيذها، معرباً عن اهتمام بلده بهذه الخطوات نظراً إلى الحاجة الماسّة إلى بناء الكفاءات بعد سنوات الصراع. وطرح مندوب السودان مسألة دور الحوكمة في الاقتصاد الموازي أو غير النظامي.

37- وفي معرض الرد، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأنّ هناك فوارق بالفعل بين نتائج مجموعات البلدان المختلفة من حيث تحديات التنمية ومساهمة الحوكمة فيها، وبأنّ دراسة مستقبلية عن تحديات التنمية في المنطقة ستلتقط بتفصيل أعمق الفوارق بين مجموعات البلدان. وأكّد أنّ الاختيار إنما وقع على مجموعة المؤشرات المعتمدة لتفادي وقوع انحياز في النتائج لأي مجموعة من مجموعات البلدان، موضحاً أن الدليل يجمع بين نتائج آراء الخبراء وبعض القياسات الكمية. وأشار إلى أن لدى الإسكوا دليل للمتانة الاقتصادية تشمل مكوناته تكنولوجيا المعلومات، إلا أن هذا الدليل له محدّدات مختلفة عن دليل تحديات التنمية.

38- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن عناصر القياس، إذا كانت نتائجها إيجابية، تفضي إلى تعزيز الاستقرار السياسي، ولذلك لم يدخل الاستقرار السياسي في تلك العناصر. وأكد أن الأوزان المخصصة لعناصر القياس متساوية، وأن هذه العناصر إنما اختيرت على أساس العوامل الدافعة نحو النمو التحولي. وبالنسبة إلى الخطوات التالية، أجاب أن ما يحددها هو حوار لتوطين الدليل على غرار ما يجري مع مصر، وأما دور الحوكمة في الاقتصاد الموازي فيجب أن تتناوله دراسات وطنية.

2- حوكمة الموارد الطبيعية: الصناعات الاستخراجية بوصفها محرّكاً للتنمية المستدامة
(البند 6 من جدول الأعمال)

39- تناولت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/31/5، الوضع الحالي للصناعات الاستخراجية في المنطقة العربية، والتحديات التي تعترض تحويل هذه الصناعات إلى محركات للتنمية المستدامة. وأشارت في عرضها إلى أن الهدف من طرح هذا الموضوع هو الخروج بمساهمة إقليمية في الحوار العالمي بشأن كيفية الانتقال العادل والشامل لأنظمة الطاقة، وإرساء أسس استراتيجية لمواءمة حوكمة الصناعات الاستخراجية مع أهداف التنمية المستدامة ومتطلبات العمل المناخي وتطوير التعاون الإقليمي. وأكدت على أهمية

إيجاد حلول متكاملة للأزمات المتداخلة التي تواجهها المنطقة من أجل الوصول إلى الانتقال العادل في مجال الطاقة، لا سيّما وأن الصناعات الاستخراجية لا تزال أساس التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية على الرغم من أنّ توجّه المنطقة نحو إنتاج المعادن غير النفطية لا يزال دون المستوى الذي يمكن لها أن تحققه.

40- وتطرقت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى المجالات التكنولوجية التي تُستخدم فيها المعادن البالغة الأهمية للانتقال في مجال الطاقة. وبيّنت الفرص التي تمكّن من الانتقال المذكور في المنطقة، والتي تشمل تنوّع البيئات الجيولوجية، ووفرة الرواسب المعدنية، والقدرة على إنتاج كميات هائلة من الطاقات المتجدّدة، وإمكانية التنويع الاقتصادي وزيادة الإيرادات. وشدّدت ممثلة الأمانة التنفيذية على أنّ ضعف الحوكمة يهدّد سلاسل توريد المعادن الحيوية في المنطقة، مبيّنة أنّ هذا الضعف يُعزى إلى الفساد ونقص الشفافية المالية وأوجه عدم الاتساق في السياسات والأطر البيئية والاجتماعية والتدفقات المالية غير المشروعة. وطرحت بعض التوصيات لتحسين سلاسل القيمة للمعادن التي تشمل حلولاً بيئية وتقنية وحلولاً تتصل بالحوكمة، قبل أن تستعرض بعض أنشطة الإسكوا في إنتاج المعرفة وبناء القدرات ودعم الدول.

41- وفي معرض النقاش، علّق مندوب الإمارات العربية المتحدة بأن الدراسة تنحصر في الصناعات الاستخراجية ولا تتناول الموارد الطبيعية في إطارها الأوسع، مذكّراً بأن الدول النفطية في المنطقة، ولا سيّما بلدان مجلس التعاون الخليجي، باتت لديها خطط للتحوّل من مصادر الطاقة التقليدية الهيدروكربونية إلى الطاقة المتجددة. وتساءل أيضاً عن الرابط بين النُظُم الضريبية المستقرّة وحوكمة الصناعات الاستخراجية. واقترح مندوب عُمان إضافة توصيات تتعلق بالبيانات، مثل تطوير قواعد بيانات إحصائية لتلبية احتياجات المخططين والباحثين، وتنفيذ مسوحات متعددة الأغراض لتحديث قواعد البيانات المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية. ورأى مندوب اليمن أنّ التوصيات المسهبة التي تضمنتها الورقة قد تكون غير عملية وأن الاكتفاء بعدد قليل من التوصيات قد يساعد الدول في التركيز على مواضيع محددة. وصرّح مندوب دولة فلسطين بأن التحدي الأساسي الذي يواجه بلده في حوكمة الموارد هو فقدان السيطرة والسيادة على هذه الموارد، وعدم القدرة على الاستفادة منها، معرباً عن أمله في أن تتناول الورقة هذا الجانب من الحوكمة.

42- وفي معرض الرد، أجابت ممثلة الأمانة التنفيذية أنّ المقصود بالصناعات الاستخراجية ليس فقط المعادن بل كذلك النفط والغاز، وأنّ الإسكوا كانت قد أجرت دراسات تناولت فيها الظروف الخاصة بقطاع الطاقة في بلدان المنطقة سعياً إلى تحقيق الانتقال في مجال الطاقة على نحو سلس وعادل وشامل. وأكدت أنّ الورقة التي قدمتها الإسكوا لم تغفل جهود البلدان العربية للتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، بل أتت نتيجة لهذه الجهود. وأضافت أن الإشكالية هي أن البلدان العربية مستوردة لجميع المعدات الخاصة بتوليد الطاقة المتجددة على الرغم من أن لديها المواد الخام اللازمة لصناعة هذه المعدات، ممّا قد يعرقل الاستفادة الكاملة من الموارد. وأفادت بأن تركيز الورقة كان على الحوكمة لا على البيانات، وبأن الإسكوا ستضطلع في المستقبل القريب بأنشطة لبلورة خارطة طريق من أجل الاستفادة من المعادن. وشدّدت على أهمية التركيز على توطين التكنولوجيا وترسيخ الاستخدام المحلي للتقنيات، مقترحة إعادة ترتيب التوصيات بحيث يختار منها ما يركز على الاستثمار والبيانات وبناء القدرات مع اختيار بلدان تُنفَّذ فيها التوصيات بشكل تجريبي.

3- الحوكمة الاقتصادية: تحديات المنافسة في السوق في المنطقة العربية
(البند 7 من جدول الأعمال)

43- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند، وبالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/31/6، عرضاً بيّنت من خلاله التحديات التي تعوق المنافسة الفعالة في السوق وتحول دون تنفيذ ما يتصل بها من سياسات. وبعد أن قدمت لمحة موجزة عن أهمية المنافسة للاقتصادين الكلي والجزئي، أشارت إلى أن التطور التكنولوجي المتسارع يصعّب رصد الأسواق بحيث لم تعد مفاهيم الأسعار والكلفة كافية لقياس مستوى المنافسة. وتناولت التحديات الخاصة التي تواجه المنافسة في المنطقة العربية، مثل قوة القطاع العام وسيطرة الشركات المملوكة للدولة على القطاعات الحيوية؛ وضعف القطاع الخاص الذي تمثله في الغالب شركات صغيرة ومتوسطة الحجم؛ واتساع القطاع غير النظامي. وشدّدت على أنّ هيكلية السوق في المنطقة تتطلب مؤسسات قوية لإدارة المنافسة، فتطرقت باختصار إلى الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات قبل أن تشير إلى أن 17 دولة عربية أنشأت مؤسسات للمنافسة، 10 منها مستقلة. واستعرضت تقييماً وضعته الإسكوا لتشريعات المنافسة في المنطقة للفترة 2020-2023، وتناولت أمثلة على قرارات اتخذتها سلطات المنافسة في المنطقة.

44- وانتقلت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى موضوع حماية المستهلك، فأفادت بأنّ 18 دولة عربية أنشأت هيئات تُعنى بذلك. ثم استعرضت التحديات التي تواجه هذه الهيئات، والتي تشمل الضعف المؤسسي على الصعيدين التنظيمي والتقني، وبروز المنصات الرقمية التي غيّرت فكرة الاستهلاك فتغيرت معه المخاطر التي يتعرض لها المستهلكون، ممّا يتطلب طرائق جديدة لحمايتهم. وعلى غرار المنافسة، عرضت ممثلة الأمانة التنفيذية تقييماً وضعته الإسكوا للإصلاحات التشريعية المتصلة بحماية المستهلك في المنطقة خلال الفترة 2020-2023، قبل أن تتناول أمثلة على قرارات اتخذتها هيئات حماية المستهلك في مختلف بلدان المنطقة. وبيّنت أوجه الترابط بين تشريعات المنافسة ومكافحة الفساد والحوكمة، وما تفضي إليه التشريعات الفعالة من مكاسب، وما يوقعه غيابها من خسائر. وختمت بطرح توصيات لتعزيز تشريعات المنافسة، منها اعتماد مفاهيم الحياد التنافسي والمعاملة العادلة، والمواءمة بين قوانين وتشريعات المنافسة في البلدان العربية، وإعادة النظر في بعض سياسات الدعم سعياً إلى تحرير الأسواق.

45- وفي معرض النقاش، نوّه مندوب الإمارات العربية المتحدة بالدراسة، معرباً عن أمله في أن تشمل مقارنة بين البلدان العربية وبقية بلدان العالم بدلاً من الاكتفاء بالمقارنة بين أداء البلدان العربية. ورأى أن تباين أداء بلدان المنطقة يؤكد ضرورة تبادل الخبرات في ما بينها. وطلب مندوب عُمان تركيزاً أكبر على بناء القدرات وتبادل المعارف بين سلطات المنافسة، وزيادة زخم العمل على سياسات التجارة الإلكترونية لتمكين سلطات المنافسة من الحصول على معلومات دقيقة بشأن اتجاه السوق والحواجز أمام المنافسة، وتوسيع التعاون بين البلدان العربية في ما يتعلق بالمنافسة في قطاع الخدمات.

46- وأكد مندوب مصر على أهمية التعاون بين الدول العربية، بل على الصعيد العالمي، في بناء قدرات سلطات المنافسة، وعلى ضرورة الاستمرار في عقد منتدى المنافسة العربي بوصفه منبراً لتبادل المعارف بين سلطات المنافسة العربية. وأضاء على استخدام تكنولوجيا المعلومات في ربط المزارعين بالأسواق حيث تمثل كثرة الوسطاء مشكلة في بعض البلدان العربية، فيزيد تمكين المزارعين من استخدام التكنولوجيا من ربطهم المباشر بالأسواق ومن ثمّ يعزز المنافسة ويزيد ما يحققونه من أرباح. وتمنى أن تتناول دراسة مستقبلية

هذه القضية، واقترح على الإسكوا إنشاء منصة إلكترونية تتضمن معلومات المنتجين العرب بحيث تسهل التعاون في ما بينهم لتعزيز المنافسة على الصعيد الإقليمي.

47- ولفت مندوب دولة فلسطين إلى أنّ مجلس الوزراء في بلده قد صادق على قانون المنافسة الذي أحيل لرئيس الدولة من أجل المصادقة النهائية، وإلى أن وزارة الاقتصاد الفلسطينية لديها إدارة عامة للمنافسة تضطلع بالدور الرقابي حالياً. وتساءل عمّا إذا كان ما ورد في الورقة عن دور المنافسة في تطوير الاقتصاد ينطبق على جميع الاقتصادات أم قد تكون عاملاً في إعاقة بعض منها، لا سيّما الاقتصاد الفلسطيني حيث تتطلب خصوصية البلد حماية المنتج المحلي من الصناعات الكبرى. ورأى أن المنافسة قد تضر بالمشاريع الصغيرة بحيث لا تتمكن من الصمود في وجه المشاريع الكبيرة، مشدّداً على ضرورة التطرّق إلى سلبيات المنافسة على بعض الاقتصادات التي تغلب فيها المشاريع الصغيرة والريادية، والتي لا يمكنها أن تزدهر من دون إجراءات حمائية.

48- وأشار مندوب السودان إلى دور جمعيات المجتمع المدني في حماية المستهلك، موضحاً أن هذه الجمعيات اضطلعت بدور كبير جداً في السودان قبل إقرار قانون المنافسة، ممّا يستدعي إشارة أوسع إلى دور الجمعيات في الدراسة، ونوّه بدور التجارة الإلكترونية في تحسين قدرة الشركات الصغيرة على المنافسة. وتساءل مندوب اليمن عن فرص تحقيق المنافسة على الأرض خاصة وأن القوانين التي تسمح بالمنافسة المفتوحة تنتهي آخر الأمر بفتح المجال لهيمنة الشركات العملاقة التي يسهل عليها تقديم السلع والخدمات بأسعار منافِسة. وشدّد أيضاً على ضرورة استيعاب الدراسة للفوارق بين قوانين المنافسة في مختلف البلدان والتي تأتي نتيجةً لاختلاف وضعها التجاري والاقتصادي.

49- وشدّد مندوب الجمهورية العربية السورية على الترابط بين المنافسة وحماية المستهلك، لافتاً إلى القسم المخصّص في جامعة الدول العربية لهذين الموضوعين، ومعرباً عن أمله بتنسيق أكبر بين الإسكوا والجامعة في مجال المنافسة. وأشار إلى أن الإجراءات الجمركية تشكل جانباً مهماً من موضوع المنافسة لمساهمتها في التخفيف من حدّة المنافسة وتيسير التجارة بين البلدان العربية. وطلب مندوب المغرب توضيح هيئات المنافسة الإقليمية المشار إليها في الوثيقة التي قدمتها الإسكوا.

50- وفي معرض الرد، أجابت ممثلة الأمانة التنفيذية بأن القانون قد يكون سيفاً ذا حدّين فيعزز المنافسة بين الجميع أو يميل بكفتها لصالح بعض الشركات، إلا أن المبدأ الذي يجب اعتماده في القوانين هو الحياد التنافسي. وأفادت بأن قوانين المنافسة تحفّز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلا أن ذلك يعتمد على كيفية استخدام القوانين في نطاق اقتصاد البلد ومعايير التجارة فيه. وأشارت إلى أن البلدان كافة، وليس فقط العربية، تواجه، من جراء تسارع التقدم الإلكتروني، مشكلة في جمع البيانات عن الشركات حتى تتبين إذا ما كان لديها وضع مهيمن أم لا، وإلى أن سبل منافسة الشركات الكبرى، ولا سيّما في التجارة الإلكترونية، هو أمر مهمّ يجب أن تتناوله الدراسات المستقبلية. ولفتت إلى أن المقصود من قوانين المنافسة ليس فقط حماية المستهلك، بل أيضاً تشجيع الشركات على الاستثمار والابتكار وأن على سلطات المنافسة أن تراعي التوازن بين المقصدين.

51- وأكّدت ممثلة الأمانة التنفيذية أن لدى الإسكوا تعاون متواصل ودائم مع جامعة الدول العربية، مشيرةً إلى شبكة المنافسة العربية المنبثقة عن الجامعة، وإلى المنتديات التي تعقدها الإسكوا لتبادل المعلومات مع مختلف الجهات المعنية التي تشمل جامعة الدول العربية. وأوضحت بأنّ الإسكوا، في تقييمها لأداء البلدان، حصرت تركيزها في التشريعات لا في الإنفاذ، لأن تقييم إنفاذ التشريعات يُجرى على أساس القطاع أو السوق، مضيفة أنّ

تقييم الإسكوا خطوة أولى. ووافقت الرأي القائل إنّ الإجراءات الجمركية بُعدٌ هامٌّ من أبعاد المنافسة، ويجب أخذها بالحسبان لدى الموازنة بين تشجيع الصناعات المحلية والالتزام باتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية.

4- حوكمة التعافي والوقاية: الوظائف والعمليات الأساسية للدولة
(البند 8 من جدول الأعمال)

52- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند، وبالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/31/7، عرضاً لتوصيات بشأن إصلاح القطاع العام ليضطلع بدوره في تعزيز التماسك الاجتماعي والشمول والاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة. واستهلّ بالإشارة إلى التكاليف البشرية والاقتصادية للحروب، وكيف تسبّب استمرار هشاشة البلدان وتحوّل التركيز من التنمية المستدامة إلى استيعاب آثار الحروب. وأكّد أنّ أهمّ التحديات التي تواجه منظومة حوكمة التعافي من آثار النزاعات هي أوجه قصور مثل الفساد والنقص في توفير الخدمات الأساسية، والافتقار إلى التوزيع العادل للموارد، علاوة على ضعف سيادة القانون وتهميش بعض الفئات الاجتماعية.

53- واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية احتياجات المؤسسات في البلدان المتضرّرة من النزاعات، وشدّد على أهمية استعادة القطاع العام لدوره في تقديم الخدمات العامة وتحسين ظروف المعيشة وتحقيق الوقاية المستدامة. وعرض بعدئذ مقاربة مبسطة وضعتها الإسكوا للوقاية من النزاع، تؤكد فيها على تعزيز القطاع العام وبناء القدرات المؤسسية عبر تعزيز الإدارة العامة وبناء التوافق وتعميم نهج الترابط والتصدي لاقتصاد الحرب، وعلى الوقاية والتماسك الاجتماعي عبر التنمية اللامركزية وإبرام عقد اجتماعي قائم على المصالحة، وعلى التنمية البشرية عبر التعليم والتغذية والخدمات الصحية. ومن ثم قدّم نهجَ ترابطٍ ثلاثي وضعته الإسكوا لتعزيز القطاع العام في مواجهة الأزمات، يرتكز على فهم خلفية الأزمة، وتعميم نهج معالجتها على أساس وطني، وتنمية القدرات على استيعابها، قبل أن يختم بالإشارة إلى أنّ نهج الترابط الثلاثي كان قد جرى تطويره بالتعاون مع تسع دول عربية وبالشراكة مع جامعة الدول العربية.

54- وفي معرض النقاش، نوّه المندوبون بالنهج الذي اعتمدته الإسكوا للوقاية من النزاع. ورأى مندوب الإمارات العربية المتحدة أن مفهوم حوكمة التعافي والوقاية لا ينطبق فقط على الدول المتضررة من النزاع، بل هو مفهومٌ مهمٌّ للدول كافة، ما يستدعي تخصيص توصيات وممارسات للدول الأخرى. وأشار إلى أن هناك دولاً من مناطق أخرى تعرضت للأزمات ويمكن الاستفادة من خبراتها في تطوير منظومة للدول العربية. وأكّد مندوب دولة فلسطين أنّ حوكمة التعافي غاية تشترك فيها الدول كافة، مشدّداً على أنّ الأزمات التي قد تفاقم أثر النزاعات تشمل أيضاً الحرب على غزة التي تطال تداعياتها المنطقة بأسرها. وتطرق إلى العلاقة بين القطاع العام والتنمية البشرية مشدداً على أنها ليست باتجاه واحد، إذ إن تنمية رأس المال البشري هي أيضاً تعزز الحوكمة.

55- وفي معرض الرد، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنها قد أخذت علماً باقتراحات المندوبين، وأشار إلى تعاون الإسكوا مع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري وجامعة الدول العربية لربط عملية التعافي بالتنمية المستدامة.

باء- الحرب على غزة

1- الحرب على غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية
(البند 9 من جدول الأعمال)

56- تناول ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/31/8، التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للحرب على غزة وعلى سائر الأرض الفلسطينية المحتلة. وبدأ عرضه بتقديم مصفوفة لسياسات الهيمنة على الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تشمل السيطرة على الأرض عبر المناطق العسكرية ومنع الوصول إلى الموارد الطبيعية والمصادرة، وعلى السكان عبر تقييد الحركة والعنف والاعتقال والتهجير والحرمان من الخدمات. وأفاد بأنّ هذه السياسات التي تنفذها السلطات الإسرائيلية قد خفضت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، فحتى قبل الحرب، كانت نسبة كبيرة من سكان القطاع تعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

57- وبيّن ممثل الأمانة التنفيذية بعض الخسائر الناتجة عن الحرب التي نشبت في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وحجم الدمار الذي فاق كلّ الحروب السابقة. وختم بالتأكيد على أنّ قطاع غزة كان، حتى قبل الحرب، يعاني من الآثار الطويلة الأمد للاحتلال وبأن الحرب الدائرة سوف تفاقم هذه الآثار، ممّا يستدعي مقاربة جديدة لإعادة الإعمار.

58- وفي معرض النقاش، أشاد مندوب دولة فلسطين بجهود الإسكوا في عرض تداعيات الحرب على غزة، وأثر ممارسات الاحتلال على الشعب الفلسطيني ككلّ. وشدد على أن تداعيات الحرب أوسع من الأرقام بكثير، وأن ما ثمة منهجية تلتقط صورة كاملة عن تداعيات الحرب في غزة، معتبراً أن الأحداث لم تعد حرباً بقدر ما هي إبادة جماعية وتدمير شامل للقطاع وتهجير لسكانه. ورأى أن المجتمع الدولي كان عاجزاً إزاء ما وقع ولم تكن ردوده بحجم المأساة في غزة. وأعربت مندوبة لبنان عن إدانتها الشديدة للحرب وعن التأييد التام لسكان القطاع ولأي قرار تصدره الدورة في هذا الصدد. وأضافت أنّ المرجو هو الوقف الكلي والفوري لإطلاق النار، مشيرة إلى أن لبنان يتعرض لاعتداءات يومية تهدد السلم والأمن فيه، داعيةً إلى حلّ القضية الفلسطينية بالسبل السلمية والدبلوماسية على أساس مبادرة السلام العربية في عام 2002.

59- وقال مندوب اليمن إن الأرقام في الورقة، على هولها، لم تتضمن الكثير عن الآثار الطويلة الأمد، لا سيّما وأن حجم الحرب سيطال جيلاً كاملاً أو أكثر ممّا يهدد مستقبل التنمية والاقتصاد في فلسطين. وكذلك أبدى رغبته في أن يكون هناك تقييمٌ أوليٌّ لحجم احتياجات التعافي.

60- وفي معرض الرد، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأنها قد أخذت علماً باقتراحات المندوبين، مؤكداً على أنّ تقييم الآثار الطويلة الأمد يتطلب عملاً على الأرض، وأنّ تقدير حجم الاحتياجات يتطلب جهداً جماعياً لحساب أعمق لحجم الدمار الذي طال البشر ووقع في البنى التحتية والمجتمع والاقتصاد.

2- الحرب على غزة: مبادئ توجيهية وعناصر أساسية للتعافي المستدام
(البند 10 من جدول الأعمال)

61- استعرض ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/31/9، مبادئ توجيهية من أجل تحقيق التعافي المستدام في قطاع غزة، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة عموماً. وشدد في عرضه على دور الاحتلال

في عرقلة التعافي والتنمية، وعلى الدور الأساسي للملكية الفلسطينية في عملية التنمية. وأشار إلى أنّ الجهود السابقة فشلت في الغالب في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بالدرجة الأولى نتيجةً لتجاهل الظروف الخاصة بدولة فلسطين وواقع الاحتلال الإسرائيلي، وعدم الرغبة في الاصطدام بالمصالح الإسرائيلية، واعتماد مقاربات قد لا تراعي الأولويات الفلسطينية، وفصل التنمية عن القانون الدولي. وخلص إلى أنّ التخطيط للتعافي والتنمية يتطلب مقاربة جديدة.

62- وطرح ممثل الأمانة التنفيذية مبادئ توجيهية تشمل دعم الملكية الفلسطينية لمراحل التعافي، وربط عملية التعافي بمعالجة أثر الاحتلال الإسرائيلي، وإعادة هيكلة الترابط الاقتصادي الفلسطيني الداخلي مع الخارج العربي. وتطرق ممثل الأمانة التنفيذية أيضاً إلى العناصر الأساسية للتعافي في غزة، التي تشمل دعم الفلسطينيين في وضع تقييم شامل للأضرار والخسائر والاحتياجات، والدمج بين عمليات الإغاثة وآليات التعافي، والتركيز على رأس المال البشري.

63- وفي معرض النقاش، أكَّد مندوب مصر أن المرحلة المقبلة تستدعي من جميع منظمات الأمم المتحدة، بما فيها الإسكوا، ومن الدول المساندة للقضية الفلسطينية، اعتماد خطة موحّدة لدعم الشعب الفلسطيني في المرحلة المقبلة، لأن تفرّق الجهود سيبدّد نتائجها. وأضاف بأن عدم وضوح الصورة السياسية لما بعد الحرب يعسّر تبيّن التداعيات، ممّا يفرض وضع عدّة خطط بديلة تتعامل مع مختلف السيناريوهات. وأيده مندوب عُمان إذ شدّد على ضرورة وضع مبادرات واضحة يمكن العمل على أساسها وتنفيذها، وخاصة في القطاعات الإنسانية والاجتماعية التي تتطلب تدخلاً سريعاً. واعتبر مندوب اليمن أنه من الممكن الاستفادة من تجربة بلده، ورأى أن التركيز على الجانب الإغاثي والإنساني يضرّ بقضايا التنمية، ولذا من الضروري العودة إلى نهج الترابط بين الإغاثة والتنمية والسلام، وسأل عن سبب عدم وضوح المبادئ التوجيهية في المطالبة بإقامة دولة فلسطينية كحلٍّ جذري للنزاع.

64- وشدد مندوب دولة فلسطين على استحالة التعافي المستدام من دون واقع سياسي مستقر، مبيناً بأنه لا تعافي من غير إنهاء الاحتلال، وبأن تأمين السياق السياسي بعد إنهاء الاحتلال هو ما ييسر التعافي المستدام. وأضاف أن الإجراءات المعمول بها سابقاً أثبتت التجربة عدم نجاعتها، حيث كان عدد البيوت التي أعيد إعمارها بعد جولات النزاع السابقة ضئيلاً للغاية، واعتبر أن ذلك نتيجة لتسييس المساعدات. وأشار إلى أن دولة فلسطين بذلت جهوداً من قبل لفك الارتباط بسلطات الاحتلال والتحول إلى الارتباط ببلدان المنطقة اقتصادياً، إلا أن سلطات الاحتلال عرقلت هذه الجهود وحالت دون استمرارها. ولفت إلى أن الحكومة الفلسطينية لديها فريق معني بالإغاثة الإنسانية يعمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية.

65- ورأى مندوب الأردن أن ما ورد في الورقة قابل للتطبيق تحت أوضاع مستقرة، لا في ظل أوضاع كارثية كالتي تشهدها غزة اليوم، مشدداً على ضرورة غربلة الورقة لتبيّن ما ينطبق على الواقع الحالي. وأفاد بأن الدمار الشامل في غزة يستدعي التركيز على الإغاثة، مع الإقرار بأهمية الأبعاد الإنمائية، ولكن يجب تأجيل البحث فيها إلى ما بعد الخروج من الوضع الصعب الراهن. واقترح وضع خطة قصيرة الأجل تأخذ بالاعتبار الاحتياجات العاجلة في غزة.

66- وفي معرض الرد، شدّد ممثل الأمانة التنفيذية على أنّ ما قدّمته الإسكوا ليس خطة بل مبادئ توجيهية لا بد من أخذها بالاعتبار لدى وضع أي خطة من أجل تعافي قطاع غزة.

الفصل الرابع
أعمال اللجنة وهيئاتها الفرعية

ألف- نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023
(البند 11 من جدول الأعمال)

67- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/31/10، نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023، الذي نظّمته الإسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، وقد عُقدت دورته التاسعة حضورياً وافتراضياً في بيروت من 14 إلى 16 آذار/مارس 2023، وتضمن برنامج عمله جلسات لمراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 6 و7 و9 و11 و17. وذكّر بأن المنتدى منبر إقليمي رفيع المستوى للحوار والتنسيق حول آليات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

68- وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن المنتدى خلص إلى مجموعة من الرسائل التي عُرضت على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في نيويورك من 10 إلى 19 تموز/يوليو 2023 تحت عنوان "تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات". وتناولت هذه الرسائل الأولويات التنموية للمنطقة العربية، على غرار التركيز على التمويل، والشراكة مع القطاع الخاص، والأمن المائي، والوسائل المبتكرة لجمع البيانات، والأمن والاستقرار. وأضاف أنّ المنتدى المقبل لعام 2024 سيركز على مراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و13 و16 و17، مفيداً بأن الفعاليات المخطط لها في إطار المنتدى تشمل ملتقى عربياً للشركات بشأن أهداف التنمية المستدامة، يرتبط بالاستجابة للرسائل المتعلقة بتعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة عام 2030.

69- وفي معرض النقاش، استفسر مندوب الإمارات العربية المتحدة عن الخطوات التي تلي صدور النتائج عن المنتدى وعن سُبُل تحويلها إلى تحرك على الصعيد الوطني، وعما إذا كان الملتقى العربي للشركات المزمع عقده في المنتدى المقبل سيشمل ممثلين عن القطاع الحكومي. واقترح مندوب عُمان العمل على استعراض إقليمي للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحيث تجمع المعلومات والتوصيات الأساسية الواردة في الاستعراضات الوطنية الطوعية وصولاً إلى وضع خارطة طريق إقليمية تبيّن الإنجازات الإنمائية. وشدد مندوب اليمن على ضرورة وضع آلية لمتابعة تنفيذ الرسائل الصادرة عن المنتدى لمراجعة مدى الاستفادة منها.

70- وفي معرض الرد، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الملتقى العربي للشركات سيكون في حضور الممثلين عن القطاع الحكومي، ولكنه سيخصَّص للاستماع إلى آراء ورؤى الممثلين عن القطاع الخاص استجابة لرسائل المنتدى التي طلبت دوراً أكبر للقطاع الخاص. وأكّد أنّ المتابعة مسألة تتناولها الأمانة باستمرار، وأنّ سُبُلها تحدَّد خلال المنتدى نفسه. وأفاد بأن الإسكوا في صدد إعداد منصة بشأن أفضل الممارسات للاستعراضات الإقليمية.

باء- تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الاستثنائية السابعة واعتماد تقارير اللجنة التنفيذية عن اجتماعاتها المعقودة منذ الدورة الثلاثين

(البند 12 من جدول الأعمال)

71- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/31/11، للإجراءات التي اتخذت لتنفيذ القرارات والتوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية والصادرة عن اللجنة في دورتها الاستثنائية السابعة، التي عُقِدت في عمّان في 20 و21 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأشار إلى أهم الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية في هذا الصدد، على غرار مواصلة تطوير حزمة من الأدوات التفاعلية المتعلقة بتمويل التنمية، وإعلام صانعي القرار بهذه الأدوات لتعميم استخدامها؛ وعقد القمة العربية الثانية لريادة الأعمال؛ وأنشطة الإسكوا في إطار آلية مقايضة الديون بالعمل المناخي؛ وإصدار الدليل الإقليمي لتحسين إحصاءات الإعاقة؛ ودعم سبع من الدول الأعضاء في إصدار كتيبات لإحصاءات الجنسين؛ ودعم تطوير دليل تطبيقي للإطار العربي لكفاءات الكوادر العليا في القطاع العام في فلسطين؛ وبلورة الأجندة الرقمية العربية للفترة 2023-2033 ودعم اعتمادها ومتابعة تنفيذها؛ وإصدار دراسة عن اتجاهات المهارات في المنطقة العربية بعد المحول التوليدي المدرب مسبقاً للدردشة (chat GPT).

72- وفي معرض النقاش، أشاد المندوبون بالجهود المبذولة في تنفيذ القرارات والتوصيات. وتطرق مندوب الأردن إلى جهود التعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي في بلده والإسكوا في إطار آلية مقايضة الديون بالعمل المناخي، حيث جرى التفاهم على الإطار المفاهيمي للمشروع الذي سيُطرح على الدائنين ولا سيما ألمانيا، وتم تحديد الأنشطة المتعلقة بقضايا المناخ التي يمكن للأردن أن يضطلع بها بالشراكة مع الحكومة الألمانية، مشيراً إلى التعاون القائم بين الإسكوا والحكومة الأردنية في تصميمها وعرضها على الجانب الألماني. وأكد مندوب تونس على أهمية مشروع مقايضة الديون، منوّهاً بتجربة الأردن في التعاون مع الإسكوا، ومعرباً عن تطلعه إلى الاستفادة من هذه التجربة، ومفيداً بأن بلده أيضاً انخرطت في تنفيذ المبادرة والمشروع قيد المتابعة.

73- وتوقف مندوب السودان عند التوصية المتعلقة بالنزوح، موضحاً أن بلده يشهد حرباً شرسة تسببت بحركة نزوح كبيرة تعامل معها السكان داخل البلد ودول الجوار، وخاصة مصر، على نحو يستحق الإشادة. ورأى أن هذه الأحداث تستحق الدراسة كمثال على سبل استيعاب موجات النزوح. وشدد مندوب مصر بدوره على ضرورة توجيه بعض الانتباه إلى الأحداث في السودان نظراً للظروف الصعبة التي يعاني منها السكان هناك، وعلى إيلاء حيز من دراسات الإسكوا وفعالياتها لهذه الأحداث. وسأل مندوب دولة فلسطين إذا كان من الممكن الاطلاع على التقرير الإقليمي للتنمية المستدامة قبل إصدار الصيغة النهائية منه للتأكد من توافق النتائج مع الإحصائيات الوطنية. واستفسر كذلك عن سبب عدم انتظام دورات اللجنة التنفيذية التابعة للإسكوا، خاصة وأن انتظام الدورات كان يتيح متابعة أقرب لإنجاز التوصيات ولتبيّن الاحتياجات، مشدداً على أهمية العودة إلى الانتظام في عقد الاجتماعات على النحو المنصوص عليه في نظام عمل اللجنة.

74- وتناول مندوب اليمن رؤية التعافي التي دعمت الإسكوا بلده في تطويرها، فنوّه بجهد الإسكوا، معتبراً أن هذا الجهد أخرج الرؤية من حيّز الحلم إلى صيغة أولية تجري مناقشتها، ومفيداً بأن ثمة ترتيبات لمناقشة الصيغة بشكل أوسع. وأشار كذلك إلى جهد إعادة إنشاء جهاز الإحصاء الوطني، لافتاً إلى أن الجهاز يحتاج إلى دعم فني مكثف، ومعرباً عن أمله في أن تتعاون الإسكوا مع بلده في هذا الصدد. ونوّه مندوب المغرب بمنتدى ريادة الأعمال الذي نظمته الإسكوا في بلده، وأشار إلى التقدّم المحرَز في إنشاء المرصد العربي للسلامة المرورية

التابع للإسكوا، حيث أرسلت الإسكوا نص اتفاقية استضافة إلى الحكومة المغربية وهو الآن قيد التشاور والدراسة. واقترح مندوب ليبيا عقد اجتماعات دورية بين وزراء التجارة بالإضافة إلى وزراء التخطيط من أجل تعميق البُعد الاقتصادي في عمل اللجنة.

75- وفي معرض الردّ، أكد ممثل الأمانة التنفيذية على أهمية قضية النزوح، وبأنها ستكون موضوعاً لفعاليات ودراسات في المستقبل. وأفاد بأنّ الإسكوا هي اللجنة الإقليمية الوحيدة التي يربط برنامج عملها بين قضايا التنمية وقضايا الأمن، مشيراً إلى أن برنامج الحوكمة ودرء النزاعات تطوّر على مدى السنوات ليشمل أبعاداً متعددة وبلداناً كثيرة في المنطقة. وشدّد على أنّ الإسكوا تتابع عن كثب وباهتمام الأحداث في السودان، إلاّ أنّ حجم ما يجري في غزة وخطورته غير المسبوقة على أمن المنطقة ككلّ هو ما دفع إلى التركيز عليه في هذه الدورة. وبالنسبة إلى العودة إلى انتظام عقد الدورات واجتماعات اللجنة التنفيذية، أجاب بأن الفترة الماضية كانت استثنائية من حيث ما شهدته من أزمات، مؤكداً بأن انتظام الاجتماعات في مصلحة الإسكوا، إلا أنه منوط أيضاً بدعم الدول الأعضاء من حيث الحضور وتهيئة الظروف الملائمة لعقد الاجتماعات.

76- وأخذت اللجنة علماً بتقارير اللجنة التنفيذية عن اجتماعاتها المعقودة منذ الدورة الثلاثين، واعتمدت هذه التقارير. كما أخذت الأمانة التنفيذية علماً بطلبات المندوبين ومقترحاتهم.

جيم- تقارير الهيئات الفرعية للجنة

(البند 13 من جدول الأعمال)

77- عُرضت على اللجنة، في إطار هذا البند، تقارير الهيئات الفرعية التي لم يتم عرضها على اللجنة التنفيذية. وهذه التقارير هي:

(1) تقرير لجنة النقل واللوجستيات عن دورتها الثالثة والعشرين (الإسكندرية، مصر، 20-21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، E/ESCWA/C.5/2022/9/Report)؛

(2) تقرير لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية عن دورتها الرابعة (بيروت، 14-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، E/ESCWA/C.8/2022/11/Report)؛

(3) تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة عشرة (بيروت، 16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، E/ESCWA/C.1/2022/7/Report)؛

(4) تقرير لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتها الثالثة (تونس، 7-8 آذار/مارس 2023، E/ESCWA/C.6/2023/11/Report)؛

(5) تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الرابعة عشرة (بيروت، 8 حزيران/يونيو 2023، E/ESCWA/C.2/2023/7/Report)؛

(6) تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الخامسة عشرة (بيروت، 19-20 حزيران/يونيو 2023، E/ESCWA/C.4/2023/9/Report)؛

(7) تقرير لجنة الطاقة عن دورتها الرابعة عشرة (بيروت، 20-22 حزيران/يونيو 2023، E/ESCWA/C.3/2023/9/Report)؛

(8) تقرير لجنة المرأة عن دورتها الحادية عشرة (بيروت، 10-11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، E/ESCWA/C.7/2023/8/Report).

78- وأخذت اللجنة علماً بتقارير الهيئات الفرعية للجنة، وأعلنت اعتماد التوصيات الواردة فيها.

الفصل الخامس
قضايا الإدارة

ألف- أداء البرنامج في الفترة 2020-2023
(البند 14 من جدول الأعمال)

79- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/31/13، عرضاً عن أداء البرنامج، استهله بالإشارة إلى أن الفترة المشار إليها شهدت توسيع نطاق عضوية اللجنة لتضم الجزائر والصومال وجيبوتي، واتخاذ خطوات مهمة في تنفيذ استراتيجية العمل المرنة والسريعة لتعزيز النتائج والشفافية وحسن إدارة الموارد. وأضاف أنّ الإسكوا صاغت خطتها البرنامجية منذ عام 2020 في هيكلية جديدة ضمن ستة برامج فرعية. وقدّم لمحة عامة عن الاتجاهات العامة لجهود الإسكوا، وعن تجربتها في نهج الإدارة التكيفية. وأكد بأنّ هذا النهج أتاح للإسكوا تحويل مواردها المتاحة إلى الأولويات الناشئة، واعتماد أساليب بديلة في تنفيذ البرامج، ممّا مكّنها من مواكبة التطورات وإصدار دراسات وموجزات في السياسة العامة حول مختلف الأوجه التي تتأثر بها المنطقة العربية بالأزمات المتلاحقة، مثل جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، وأخيراً الحرب على غزة. وتطرّق في الختام إلى أهمّ نتائج البرامج الفرعية الستة للإسكوا، مع التركيز على النتائج المحقّقة في عام 2023.

80- وفي معرض النقاش، نوّه المندوبون بالنتائج التي حققتها الأمانة التنفيذية خلال الفترة السابقة. واستفسر مندوب الإمارات العربية المتحدة عن التقدّم المُحرَز في تحقيق النتائج المستهدفة للبرامج الفرعية، وعن التحديات التي واجهت تنفيذ البرامج أو التي حالت دون تحقيقها بالكامل. وأشاد مندوب ليبيا بالدعم الذي قدمته الإسكوا بعد الإعصار الذي ضرب مدينة درنة في أيلول/سبتمبر 2023، لافتاً إلى حاجة ليبيا إلى مزيد من الدعم والمساعدة. وطلب مندوب اليمن الإسراع بدعم الدول الأعضاء في استخدام الأدوات التي طورتها الإسكوا لتحسين الوصول إلى البيانات وإنشاء نماذج للمحاكاة.

81- وفي معرض الردّ، أكّد ممثل الأمانة التنفيذية أنّ الإسكوا تجري تقييماً دورياً لكلّ برنامج من برامجها، وأن من يُجري التقييم فريق عمل يأتي من خارج الإسكوا، موضحاً أنّ نتائج التقييم متاحة للجميع وتظهر التواؤم بين النتائج المنشودة والنتائج المحققة، وأن هذه النتائج هي ما تبني عليه الإسكوا في صياغة برامجها اللاحقة. وشدّد على أنّ الإسكوا تسعى جاهدة إلى متابعة الأزمات المتلاحقة، مقترحاً إجراء حوار، بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة المختصة، حول الدروس المستقاة من الأزمات السابقة، وصولاً إلى وضع تصوّر متكامل للدول العربية من أجل مواجهة كلّ نوع من الأزمات. ولفت إلى أنّ الأدوات التي طوّرتها الإسكوا، حتى تكون ناجحة، تتطلب كمّاً كبيراً جداً من البيانات التي قد لا تتوفر، ممّا يدفع أحياناً نحو استخدام المؤشرات البديلة.

باء- الوضع المالي للجنة
(البند 15 من جدول الأعمال)

82- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/31/14، عرضاً عن الوضع المالي للجنة في عام 2022، تضمّن معلومات عن مخصّصات الإسكوا ونفقاتها على البرامج والأنشطة المموّلة من الميزانية العادية ومن موارد من خارج الميزانية. وأكّد أنّ الإسكوا تسعى إلى مزيد من الكفاءة في الميزانية عملاً بطلب الجمعية العامة، معرباً عن ثقة الأمانة التنفيذية بأن الدول الأعضاء ستزيد مساهمتها من خارج الميزانية.

83- وفي معرض النقاش، أشاد مندوب مصر بالنسبة المرتفعة للإناث العاملات في الإسكوا، التي تفوق نسبة الذكور. واستفسر مندوب دولة فلسطين عن سبب تجاوز النفقات المخصصات، وعن الاستراتيجية المتبعة للتعامل مع هذه الفجوة، كما طلب إيضاح مسوغات تخصيص الميزانيات لبرامج التعاون الفني، معتبراً أنها قد لا تتوافق مع عدد طلبات هذا التعاون.

84- وفي معرض الردّ، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أنّ زيادة النفقات على المخصصات ليس مستغرباً، خاصة وأن أحد مقاييس نجاح المنظمات هو الإنفاق المالي مقارنة بالميزانية، مضيفاً أن الإنفاق لا يعتبر من المنظور السنوي فقط، بل على مدى سنوات عدّة. وأفاد بأن توزيع الميزانيات على برامج التعاون الفني لا يجري حسب عدد الطلبات، بل حسب حجم المخصصات الذي يتطلبه كل طلب.

جيم- الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2025
(البند 16 من جدول الأعمال)

85- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/31/15، عرضاً عن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025، تناول المرتكزات المبدئية والاستراتيجية لوضع الخطة. وتطرق إلى بعض أبرز النتائج المقترحة، مثل الانتقال إلى النظم الغذائية المستدامة، واعتماد الدول الأعضاء مقاربة الفقر المتعدّد الأبعاد، وتحسين القدرة على إدارة الديون لزيادة الاستثمار في أولويات التنمية المستدامة، وتعزيز عملية صنع القرار والتخطيط الإنمائي عن طريق استخدام الأدلة الإحصائية الجغرافية، وزيادة استثمارات القطاع الخاص في أولويات التنمية المستدامة الإقليمية والوطنية، وتحديث نظم الإدارة العامة من أجل حوكمة فعالة وشفافة. وختم بالإشارة إلى بعض الفرضيات التي تعتمدها الإسكوا عن العوامل الخارجية في وضع خطة عملها.

86- وفي معرض النقاش، أعرب مندوب مصر عن تطلعه إلى أن يغطي برنامج العمل الذكاء الاصطناعي من أكثر من منظور، ولا سيّما اللحاق بركب تطوير التكنولوجيا، وتعزيز الاستخدامات الجيدة للذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات التنمية، والبحث في سُبُل استيعاب فقدان الوظائف الذي سيتسبب به التوجه إلى الذكاء الاصطناعي، والتصدي للمخاطر التي يشكلها الذكاء الاصطناعي على الأمن السيبراني. ورأى مندوب الإمارات العربية المتحدة أنّ مرتكزات خطة العمل ينبغي أن تتمحور على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والرؤية العربية لعام 2045. وأكّد على أهمية تناول التحديات التي تتسبب بالفوارق بين النتائج المستهدفة والنتائج المحققة، وعلى أهمية تخصيص برامج للشباب.

87- وسأل مندوب دولة فلسطين عن تأثير الدروس المستفادة من الدورات السابقة في مقاربة التنفيذ للمرحلة المقبلة، متمنياً أن تتضمن الوثائق المقدّمة موجزاً عن هذه الدروس المستفادة، واستفسر عن سبب عدم إدراج الأمن المائي في الخطة البرنامجية، وعدم بروز نتائج واضحة عن المساواة بين الجنسين. وتوقف عند مقاربة دعم الدول على أساس سنوي، فرأى أنه قد لا يكون ناجعاً لأنه سيتطلب فترة زمنية طويلة. وتناول مندوب ليبيا موضوع الأمن الغذائي في ظل الحرب في أوكرانيا، معتبراً أن تداعيات هذه الأزمة ستطال الأمن الغذائي في الدول جميعها ممّا يتطلب مزيداً من التركيز على هذا الموضوع.

88- أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الإسكوا سعت إلى استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عملها منذ سنتين، ولكنه استدرك بأن الجهد المطلوب لا يزال كبيراً، لا سيّما في ما يتعلق بالأمن السيبراني. ورأى أنّ التقدم التكنولوجي ليس خاصاً بالبلدان بقدر ما هو الآن متصل بالشركات، ممّا يستدعي بناء التعاون والشراكة مع هذه الشركات. وأكّد أنّ صياغة الرؤية العربية لعام 2045 أعِدَّت بالتواؤم مع أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة إلى الدروس المستفادة، شدّد ممثل الأمانة التنفيذية على أن صياغة خطط المستقبل لا تجري من دون الرجوع إلى دروس الماضي، وعلى أن برنامج العمل يتضمن مشاريع للأمن المائي والمساواة بين الجنسين، مضيفاً أن الإسكوا تقدم توصيات ومقترحات، ولكن لا يتوفر لها دوماً التمويل الكافي لتغطية كلّ الدول والمواضيع، وأنّ إمكانية توسيع نطاق العمل تأتي نتيجةً لمساعي الدول الأعضاء مع الجهات المانحة.

89- وفي الختام، اعتمدت اللجنة الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025.

الفصل السادس
اعتماد قرارات اللجنة الصادرة عن دورتها الحادية والثلاثين

90- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المنعقدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، مشاريع القرارات المعروضة عليها بعد تعديلها وفقاً للمناقشات، على أن ترسل بصيغتها النهائية إلى الدول الأعضاء في التقرير الختامي.

الفصل السابع
مسائل إجرائية وتنظيمية

ألف- المكان وموعد الانعقاد

91- عقدت الإسكوا دورتها الحادية والثلاثين في القاهرة، في الفترة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2023. وناقشت اللجنة، التي عقدت في سبع جلسات عامة، البنود المدرجة على جدول أعمالها، والمتعلقة بمختلف القضايا المطروحة.

باء- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الحادية والثلاثين للجنة
(البند 4 من جدول الأعمال)

92- تنص المادة 63 من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أنه يجوز للجنة أن تدعو أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو في وكالة متخصصة وليست عضواً في اللجنة، إلى الاشتراك في مداولاتها بشأن أي مسألة تعتبرها اللجنة ذات أهمية خاصة لتلك الدولة. ولا يكون للدولة التي دُعيت على هذا النحو حق التصويت، غير أنه يجوز لها تقديم مقترحات تُطرح للتصويت بناءً على طلب أي عضو من أعضاء اللجنة. وعملاً بهذه المادة اطلعت الأمانة التنفيذية للجنة على الطلبات التي تلقتها واتخذت قراراً بشأنها.

93- وشارك كلّ من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق التنمية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، بصفة مراقب في أعمال الدورة الحادية والثلاثين للإسكوا، كما شاركت جامعة الدول العربية في الاجتماعات الوزارية لإطلاق الرؤية العربية لعام 2045. وشاركت في هذه الاجتماعات أيضاً منظمات وهيئات إقليمية أخرى، ترد في قائمة المشاركين المدرجة في المرفق الأول لهذا التقرير.

جيم- الافتتاح

94- افتتحت الدورة على مرحلتين، المرحلة الأولى لكبار المسؤولين صباح يوم السبت الموافق 16 كانون الأول/ديسمبر 2023، والمرحلة الثانية للوزراء صباح يوم الاثنين الموافق 18 كانون الأول/ديسمبر 2023.

1- اجتماعات كبار المسؤولين

95- في افتتاح اجتماعات كبار المسؤولين، ألقى مندوب تونس ورئيس الدورة السابقة، السيد علي بن سعيد، الوزير المفوض في الإدارة العامة للمنظمات والندوات الدولية في وزارة الخارجية، كلمة أثنى فيها على جهود الأمانة التنفيذية للإسكوا وعلى مشاركة الدول الأعضاء وتعاونها مع تونس أثناء رئاستها للدورة السابقة. واستعرض الظروف الحساسة التي تتزامن مع انعقاد الدورة من جراء تداعيات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وما أحدثته من أزمات في أمن الغذاء والطاقة. ودعا إلى تضافر جهود بلدان المنطقة من أجل وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في الأرض الفلسطينية المحتلة وتيسير السبل أمام المساعدات الإنسانية وتحقيق التعافي. ورأى أن النزاعات العالمية التي هددت سلاسل إمداد الغذاء والطاقة أبرزت أولوية أمن هذين المجالين في البلدان العربية، وأضاف بأن الأمن المائي هو أيضاً مجال ذو أولوية في المنطقة نتيجةً لشحّ الموارد المائية في غالبية الدول الأعضاء. وأفاد بأنّ التصدي لهذه التحديات يستدعي من الدول الأعضاء إصلاحات هيكلية، ومن المنظمات الدولية والمانحة آليات دعم جديدة بحجم هذه التحديات. وأعرب في الختام عن تثمين بلده لجهود الدعم الفني والخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا لدولها الأعضاء في مختلف المجالات، منوهاً بتوسيع الإسكوا لإطار دعمها، وداعياً إياها إلى مزيد من التعاون مع جامعة الدول العربية، ومن التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى.

96- وألقى السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للبرامج، كلمة الإسكوا، وبدأها بالإعراب عن قلقه بسبب الأوضاع المريرة التي تخيّم على قطاع غزة، مؤكداً على الترابط الوثيق بين التنمية والسلام. وشدد على أن إنجازات التنمية معرّضة للزوال إذا ما توالت الأزمات، كما هي الحال في البلدان العربية التي شهدت أو تشهد صراعاً أو احتلالاً. ورأى أن ما يفرضه الواقع على هذه البلدان من انشغال بإدارة الأزمات يفوّت عليها فرصاً إنمائية وتكنولوجية هامة، مقارناً هذه الأوضاع بما حققته بلدان أخرى في المنطقة من نجاحات متراكمة من جراء استثمارها في المسارات التنموية. وشدّد على التزام الإسكوا التام بدعم كلّ بلدان المنطقة في تحقيق أهدافها الإنمائية، وعلى أنّ الأزمات التي ضربت المنطقة تفرض البحث عن وسائل جديدة وأطر تحليلية بديلة من أجل إيجاد حلول خلاقة ومستدامة تستخدم فيها أحدث التكنولوجيات لاستكمال تقدم الدول الأعضاء على مساراتها الإنمائية. وختم بتمنيه أن تكون النقاشات التي ستدور في الدورة مثمرة وبأن تكلل فعالياتها بالنجاح.

2- الاجتماعات الوزارية

97- ألقت السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، كلمة الأمانة التنفيذية، فاستهلتها بالتنويه بأن عام 2023 يمثل العام الخمسين لتأسيس الإسكوا، وبالإشادة برحلة الإسكوا مع المنطقة العربية خلال هذه الفترة، وبمواكبتها الدائمة للأزمات، وآخرها الحرب على غزة. وأكدت بأن دور الإسكوا لا يقتصر على المواكبة، إذ تؤدي المنظمة دوراً فاعلاً في دعم التنمية والإنجازات في دولها الأعضاء، مشيرة إلى بعض جهود الإسكوا وتوسّع دورها على مرّ السنين. ورحبت بالاجتماع الوزاري من أجل إطلاق رؤية المنطقة العربية 2045، التي أعدّتها الإسكوا بمنهجية قائمة على الحوار الموسع بين الخبراء والشباب ومراكز الأبحاث العربية، وارتكازاً إلى التجارب الغنية التي راكمتها كلٌّ من الإسكوا وجامعة الدول العربية. وأكدت بأن الرؤية تعكس الطموح الجماعي في المنطقة، وتمثل نقطة انطلاق نحو مستقبل يتّسم بالتنوع والثراء الثقافي وتحفيز الابتكار والتعاون الإقليمي والاقتصاد المستدام، وتمهد لمسار يتمتع بالقوة والمسؤولية. واستعرضت الأركان الستة التي تشتمل عليها الرؤية، مؤكدة على ترابط هذه الأركان وتآزرها في تحقيق الازدهار للمنطقة، وعلى أن الرؤية، بأركانها الستة، تحمل وعداً للمنطقة بمستقبل مشرق وعالم أفضل لشعوبها. وختمت بدعوة المشاركين إلى الإسهام في بناء الرؤية، وإلى التعاون في إيجاد السبل لتنفيذها.

98- وألقى السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة العربية، كلمةً رحّب فيها بانعقاد الاجتماعات الوزارية للإسكوا في مقرّ جامعة الدول العربية، منوهاً بالتعاون المتزايد والموسع بين الإسكوا وجامعة الدول العربية، وبالمبادرات المشتركة بين المنظمتين وآخرها الرؤية العربية 2045. وأشار إلى محورية موضوع السلام من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، مؤكداً أنه لا تنمية من دون سلام واستقرار، ومشيراً إلى الأزمات الخطيرة التي تعرضت لها المنطقة، والتي عرقلت مسيرة التنمية، وآخرها الحرب على غزة. واعتبر أن أحداث الحرب الأخيرة تدل على أنّ هدف قوات الاحتلال إنما هو تدمير المجتمع الفلسطيني في غزة والقضاء على إمكانية الحياة في القطاع، وصولاً إلى تصفية القضية الفلسطينية، مستنكراً صمت المجتمع الدولي إزاء هذه المجريات. ورأى أنّ استمرار القتال يبعد عن المنال إمكانية تحقيق حلّ الدولتين الذي قبل به العالم أجمع باستثناء إسرائيل، مكرّراً الدعوة إلى الوقف العاجل لإطلاق النار. واعتبر أن الرؤية العربية 2045 تأتي تعبيراً عن رغبة المنطقة في الأمن والسلام والازدهار، وأنها تهدف إلى تحقيق التنمية من منظور متكامل، وذلك انطلاقاً من متطلبات التكامل العربي، والتوافقات بين بلدان المنطقة، وخطة عام 2030. وختم بأن الاجتماعات الوزارية سترمي إلى بلورة مبادرات لتحقيق هذه الرؤية وطرائق تكاملها مع خطط الإسكوا وجامعة الدول العربية والرؤى التنموية الوطنية في الدول العربية، معرباً عن استعداد جامعة الدول العربية لدعم الدول في هذا الصدد.

دال- الحضور

99- حضر الدورة ممثلون عن 19 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا. وحضر الدورة بصفة مراقب الهيئات المذكورة في الفقرة 93 من هذا التقرير. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

هاء- انتخاب أعضاء المكتب

100- تنص المادة 12 من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أن تتولى الدول الأعضاء رئاسة دورات اللجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية. كما تنص هذه المادة على أن تنتخب اللجنة نائبين للرئيس ومقرراً من بين ممثلي أعضائها. ويستمر أعضاء المكتب في مهامهم إلى أن يتم انتخاب خلفائهم، وتجوز إعادة انتخابهم.

101- وعملاً بأحكام هذه المادة، كان من المفترض أن تتولى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ترؤس الدورة، لكنها لم تشارك في الدورة. فاقترح أعضاء المكتب، وبعد التنسيق مع جمهورية جيبوتي التي تلي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ولكنها تشارك للمرة الأولى في اجتماعات الدورة، أن تتولى الجمهورية العربية السورية رئاسة الدورة الحادية والثلاثين. ووافق المندوبون على الاقتراح. وتولت الجمهورية التونسية وجمهورية جيبوتي منصبَي نائبي الرئيس الأول والثاني على التوالي، وجمهورية السودان منصب المقرر.

واو- جدول الأعمال

102- أقرّت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها في الوثيقة E/ESCWA/31/L.1 مع توسيع دائرة النقاش ليشمل حوكمة الطاقة تحت البند 6 وحماية المستهلك تحت البند 7 وبناءً على اقتراح مندوب الإمارات العربية المتحدة. وفي ما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

ألف- اجتماعات كبار المسؤولين (16-17 كانون الأول/ديسمبر 2023)

1- افتتاح الدورة الحادية والثلاثين.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

4- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصِّصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الحادية والثلاثين للجنة.

الحوكمة في ظلّ التطوّرات العالمية والإقليمية

5- تحدي الحوكمة في المنطقة العربية.

6- حوكمة الموارد الطبيعية: الصناعات الاستخراجية بوصفها محرّكاً للتنمية المستدامة.

7- الحوكمة الاقتصادية: تحديات المنافسة في السوق في المنطقة العربية.

8- حوكمة التعافي والوقاية: الوظائف والعمليات الأساسية للدولة.

الحرب على غزة

9- الحرب على غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية.

10- الحرب على غزة: مبادئ توجيهية وعناصر أساسية للتعافي المستدام.

أعمال اللجنة وهيئاتها الفرعية

11- نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023.

12- تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الاستثنائية السابعة واعتماد تقارير اللجنة التنفيذية عن اجتماعاتها المعقودة منذ الدورة الثلاثين.

13- تقارير الهيئات الفرعية للجنة:

(أ) تقرير لجنة النقل واللوجستيات عن دورتها الثالثة والعشرين (الإسكندرية، مصر، 20-21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، E/ESCWA/C.5/2022/9/Report)؛

(ب) تقرير لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية عن دورتها الرابعة (بيروت، 14-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، E/ESCWA/C.8/2022/11/Report)؛

(ج) تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة عشرة (بيروت، 16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، E/ESCWA/C.1/2022/7/Report)؛

(د) تقرير لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتها الثالثة (تونس، 7-8 آذار/مارس 2023، E/ESCWA/C.6/2023/11/Report)؛

(هـ) تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الرابعة عشرة (بيروت، 8 حزيران/يونيو 2023، E/ESCWA/C.2/2023/7/Report)؛

(و) تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الخامسة عشرة (بيروت، 19-20 حزيران/يونيو 2023، E/ESCWA/C.4/2023/9/Report)؛

(ز) تقرير لجنة الطاقة عن دورتها الرابعة عشرة (بيروت، 20-22 حزيران/يونيو 2023، E/ESCWA/C.3/2023/9/Report)؛

(ح) تقرير لجنة المرأة عن دورتها الحادية عشرة (بيروت، 10-11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، E/ESCWA/C.7/2023/8/Report).

قضايا الإدارة

14- أداء البرنامج في الفترة 2020-2023.

15- الوضع المالي للجنة.

16- الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2025.

باء- الاجتماع الوزاري (18 كانون الأول/ديسمبر 2023)

17- الافتتاح.

18- الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل:

(أ) حلقة النقاش الأولى: منطلقات وركائز الرؤية العربية 2045؛
(ب) حلقة النقاش الثانية: مبادرات ومشاريع الرؤية العربية 2045.

19- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجنة.

20- ما يستجد من أعمال.

21- اعتماد التوصيات والقرارات الصادرة عن الدورة.

103- وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح لدورتها الحادية والثلاثين المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/31/L.2.

زاي- مكان وموعد انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجنة

(البند 19 من جدول الأعمال)

104- تقرّر عقد الدورة الثانية والثلاثين للجنة في بيروت في النصف الثاني من عام 2025، ما لم توجّه دعوة لعقدها في إحدى الدول الأعضاء.

حاء- ما يستجد من أعمال

(البند 20 من جدول الأعمال)

105- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة وفاء بني مصطفى
وزيرة التنمية الاجتماعية

السيد مروان الرفاعي
أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد مالك بريزات
مدير العلاقات العربية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة عروب نوفان الصلاحين
قائمة بأعمال مدير مديرية الاتصال والإعلام
وزارة التنمية الاجتماعية

الإمارات العربية المتحدة

السيد أحمد محمد الاستاد الحمادي
مدير إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيدة سمية محمد أحمد يوسف جناحي
باحثة اقتصادية رئيسية
إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

مملكة البحرين

السيدة فوزية بنت عبدالله زينل
سفيرة مملكة البحرين لدى جمهورية مصر العربية

السيد عبدالله عبد الرحمن الريس
قنصل
سفارة مملكة البحرين لدى جمهورية مصر العربية

الجمهورية التونسية

السيد علي بن سعيد
وزير مفوض
الإدارة العامة للمنظمات والندوات الدولية
وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

السيد لطفي الطالبي
وزير مفوض
نائب المندوب الدائم للجمهورية التونسية لدى جامعة الدول العربية

السيدة هيفاء الإمام
سكرتيرة أولى
سفارة الجمهورية التونسية لدى جمهورية مصر العربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد عبد العزيز علي الشريف
المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية

السيد أمين صيد
وزير مستشار
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جمهورية مصر العربية

السيدة وهيبة فنوح
مستشارة
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جمهورية مصر العربية

الجمهورية العربية السورية

السيد فادي سلطي الخليل
رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة ثريا إدلبي
معاونة رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي

السيد نادر الشيخ علي
مدير التعاون مع المنظمات الدولية
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

السيد محمد أبو سرية
وزير مستشار لدى مندوبية الجمهورية العربية السورية

جمهورية جيبوتي

السيد سمير عدن شيخ
مستشار رئيسي
وزارة الاقتصاد والمالية مكلفة بالصناعة

السيد محمد ابراهيم روبله
مستشار
المندوبية الدائمة لجمهورية جيبوتي لدى الجامعة العربية

جمهورية السودان

السيد الفاتح عبدالله يوسف
وزير التجارة والتموين

السيد محمد عبد الله التوم
القائم بالأعمال بالإنابة
المندوبية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية

السيد عبد الباقي عيسى عبدالله
وكيل وزارة التجارة والتموين

السيد عمر مصطفى حسن
مدير إدارة المنظمات الدولية
وزارة التجارة والتموين

السيدة هاجر محمد محيي الدين
سكرتيرة أولى
المندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد اسحاق محمد مرسال
نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي

السيد حسن محمد علي
مدير إدارة المنظمات الدولية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

السيدة هدمة سلاد
نائبة السفير
سفارة جمهورية الصومال الفيدرالية لدى جمهورية مصر العربية

سلطنة عُمان

السيد سعيد بن محمد بن أحمد الصقري
وزير الاقتصاد

السيد سعيد بن راشد بن سعيد القتبي
مدير عام القطاعات الاجتماعية
وزارة الاقتصاد

السيد علي بن سعيد الجابري
مدير دائرة المؤسسات الدولية
وزارة الاقتصاد

السيد يوسف بن عبدالله الرواحي
مدير دائرة التنسيق والمتابعة بالانتداب
مكتب وزير الاقتصاد

دولة فلسطين

السيد محمود عطايا
مدير عام التخطيط
وحدة التخطيط وتنسيق المساعدات
مكتب رئيس الوزراء

السيد أحمد ابراهيم قبها
رئيس وحدة الشؤون الإدارية
ديوان رئيس الوزراء

دولة قطر

السيد شاهين علي الكعبي
مدير إدارة التعاون الدولي
وزارة الخارجية

السيدة وسميه عبدالله محمد الضيده
سكرتيرة ثانية
وزارة الخارجية

الجمهورية اللبنانية

السيدة رحاب أبو زين
نائبة رئيس البعثة
سفارة الجمهورية اللبنانية لدى جمهورية مصر العربية

دولة ليبيا

السيد هشام أحمد بوذن
مستشار وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون التجارية
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد محمود أحمد ميلاد رمضان
رئيس قسم المنظمات الدولية
إدارة التجارة الخارجية والتعاون الدولي
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد صلاح الدين سالم مرجين
المندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية

السيدة نورا بشير أبوبكر مفتاح
سكرتيرة ثالثة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

السيد محمد مسعود سعيد الهوفاري
إدارة التجارة الخارجية والتعاون الدولي
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد عز الدين مبروك مصدق
إدارة التجارة الخارجية والتعاون الدولي
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد محمد مسعود القديم
باحث قانوني
إدارة الشؤون القانونية
وزارة الاقتصاد والتجارة

جمهورية مصر العربية

السيد أحمد كمالي
نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد حازم زكي
نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية
وزارة الخارجية

السيدة شريفة شريف
الرئيسة التنفيذية للمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد أحمد رأفت عبد الرحيم
سكرتير ثاني
نائب رئيس وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد طارق غنيم
سكرتير ثاني
مكتب مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية متعددة الأطراف الإقليمية والدولية
وزارة الخارجية

السيدة عالية خالد عفت
محللة سياسات أولى
وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد نادر نور الدين سالم
مدير التواصل والتوعية
المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة

السيدة نور البدوي
أخصائية علاقات دولية
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة ندى مهران
مسؤولة تعاون دولي
وزارة التنمية المحلية

السيدة نورهان عصام
محررة إعلامية
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المملكة المغربية

السيد يوسف القرني
رئيس مصلحة المؤسسات المالية
مديرية التعاون متعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

السيد لحسن بدري
نائب سفير المملكة المغربية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد محسن نوري
وزير مفوض
سفارة المملكة المغربية لدى جمهورية مصر العربية

المملكة العربية السعودية

السيد هتان بن سمان
مستشار أعلى
المشرف العام على المنظمات الدولية والعلاقات الخارجية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد خالد الغفيص
مستشار
وزارة الخارجية

السيدة منية زقزوق
مستشارة
وحدة المنظمات الدولية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد رشيد سالم باكرمان
سكرتير ثاني
الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية
وزارة الخارجية

السيدة نورة المذروع
مسؤولة إدارية
وحدة المنظمات الدولية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد أحمدو محمد
رئيس مصلحة
إدارة استرايتيجة النمو المتسارع والرفاه المشتركة
وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة

الجمهورية اليمنية

السيد واعد عبدالله عبد الرزاق باذيب
وزير التخطيط والتعاون الدولي

السيد محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد عبد العزيز علي هادي قاسم
مدير عام إدارة الشؤون القانونية
وزراة التخطيط والتعاون الدولي

السيد أيمن محمد هيثم قاسم
مدير عام المتابعة
مكتب وزير التخطيط والتعاون الدولي

السيدة نجوى عبد الله السري
مستشارة
مختصة بملف التنمية المستدامة بالمندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد عبد الرحمن الددي
المدير العام المساعد لاستراتيجيات وسياسات التنمية
وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة

باء- المنظمات الإقليمية والدولية

جامعة الدول العربية

السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام

السيد حسام زكي
الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

السيدة ندى العجيزي
وزيرة مفوضة
مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق التنمية

السيدة باربرا مانزي
المديرة الإقليمية للدول العربية بالإنابة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيدة هالة يوسف
المديرة الإقليمية للصحة الجنسية والإنجابية

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

السيدة هاجر محمد خير موسي
مسؤولة أولى عن التنسيق لدى جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة

برنامج الأغذية العالمي

السيدة رواد الحلبي
نائبة المدير الإقليمي

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)

السيد سيد علي خليفة
مدير مكتب أكساد في القاهرة

السيد محمد عبدالله قاسم زغلول
خبير زراعي
مكتب أكساد في القاهرة

اتحاد المصارف العربية

السيد عبد الجليل محمد خير عبد القادر
مسؤول التنسيق

المجلس العربي للمياه

السيد حسين إحسان العطفى
الأمين العام

السيد طارق أحمد السمان
خبير المواد المائية وعضو مجلس المحافظين
استاذ الموارد المائية بالمركز القومي لبحوث المياه

الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)

السيد عماد الدين عدلي
المنسق العام

اتحاد الغرف العربية

السيد خالد حنفي
الأمين العام

الأكاديمية العربية للإدارة والعلوم المالية والمصرفية

السيد صافي العيساوي
الحوكمة البيئية والاجتماعية والشراكات الاستراتيجية

منصة الشباب العربي للتنمية المستدامة

السيد أحمد ناصر رجب محمد
رئيس لجنة الموارد البشرية

السيد أحمد عبد الرحمن أبو دومة
رئيس اللجنة القانونية

السيد فادي كرم كامل
نائب رئيس لجنة الاعلام

خبراء

السيدة هبة شامة
أخصائية تنمية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/31/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/31/L.2
النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصِّصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الحادية والثلاثين للجنة	4	E/ESCWA/31/3
تحدي الحوكمة في المنطقة العربية	5	E/ESCWA/31/4
حوكمة الموارد الطبيعية: الصناعات الاستخراجية بوصفها محرِّكاً للتنمية المستدامة	6	E/ESCWA/31/5
الحوكمة الاقتصادية: تحديات المنافسة في السوق في المنطقة العربية	7	E/ESCWA/31/6
حوكمة التعافي والوقاية: الوظائف والعمليات الأساسية للدولة	8	E/ESCWA/31/7
الحرب على غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية	9	E/ESCWA/31/8
الحرب على غزة: مبادئ توجيهية وعناصر أساسية للتعافي المستدام	10	E/ESCWA/31/9
نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023	11	E/ESCWA/31/10
تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الاستثنائية السابعة واعتماد تقارير اللجنة التنفيذية عن اجتماعاتها المعقودة منذ الدورة الثلاثين	12	E/ESCWA/31/11
تقارير الهيئات الفرعية للجنة	13	E/ESCWA/31/12
أداء البرنامج في الفترة 2020-2023	14	E/ESCWA/31/13
الوضع المالي للجنة	15	E/ESCWA/31/14
الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2025	16	E/ESCWA/31/15
الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل	18	E/ESCWA/31/16

العنوان	البند	الرمز
حلقة النقاش الأولى: منطلقات وركائز الرؤية العربية 2045	18 (أ)	E/ESCWA/31/16/CRP.1
حلقة النقاش الثانية: مبادرات ومشاريع الرؤية العربية 2045	18 (ب)	E/ESCWA/31/16/CRP.2
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/31/INF.1